الفصل الثانى

العوامـــل المؤثـــرة
فـــى إدارة الأزمـــات الدوليـــة

" ترى الصين ؟ هناك يرقد عملاق ... دعوه يغط فـــى ثباته ، لأنه إذا ما استيقظ سيحرك العالم "

نابليون بونابرت

الفصل الثانى

العوامل المؤثرة
فى إدارة الأزمـــات الدوليـــة

وسط الأزمات الدولية العديدة ، تبرز بعض الوقائع لتشكل حدثاً فارقاً فى صراع القوى الكبرى ، ومن بين أهم الأحداث التى عاصرها القرن العشرون يأتى اللقاء الذى شهد البيان المشترك لوزيرى خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر والاتحاد السوفيتى ادوارد شيفرنادزه فى ٣ اغسطس ١٩٩٠، حيث يعد الحدث الذى وضع حداً نهائياً للحرب الباردة بين القوتين العظميين ، وعن الساعات الحاسمة التى سبقت هذا الحدث يذكر جيمس بيكر أنه : " فى صباح ٢ أغسطس ١٩٩٠ وأثناء اجتماعى مع شيفرنادزه فى مدينة اركوتسك السوفيتية حادثته بما لدى من معلومات حول وجود حشود عراقية تستعد للهجوم على الكويت ، وهو ما استبعده تماماً وفقاً لتقارير المخابرات السوفيتية ، وفى الاجتماع التالى صباح نفس اليوم أبلغته بتقارير عاجلة مؤكدة أشارت إلى أن القوات العراقية قد عبرت بالفعل حدود الكويت ، وصعق شيفرنادزه وأربكه تعرضه لتضليل مخابراته ، وعندها مارست ضغوطاً عليه لوقف شحنات الأسلحة إلى العراق ، ومشاركة الولايات المتحدة فى إدانة الغزو، والمطالبة بالانسحاب الفورى للقوات العراقية .

كانت الحسابات غاية فى الوضوح فإعراب القوتين العظميين عن تضامنهما كفيل بعزل العراق ، والتأثير على الآخرين فى الانضمام إلينا ، فمثل هذه الأرضية المشتركة ضرورة لمنع حدوث شرخ فى العالم العربى ، فلو التزم الحامى الرئيسى لصدام بموقف هامشى فسوف يستطيع التوارى خلف الصمت السوفيتى ، وسيحذو حذوه الكثير من العرب .

وغادرت إلى منغوليا ... وبدأ المستشارون السياسيون لوزيرى الخارجية فى البلدين فى خوض مناقشات جادة حول تفاصيل صياغة بيان مشترك يمثل تحولاً جذرياً ضد دولة حليفة للسوفيت ... وفى الساعات الأولى من ٣ اغسطس اتصلت بالرئيس جورج بوش الذى أكد أهمية التفاوض لإصدار البيان المشترك غير المسبوق مع السوفيت ، وباعتباره مندوباً سابقاً فى الأمم المتحدة قرر الرئيس ضرورة تحقيق قيمة الإجماع الدبلوماسى فى وقت الأزمات، وضرورة التوجه إلى موسكو لتحقيق ذلك ، وكان الرئيس قد بدأ ممارسة الدبلوماسية الشخصية مع عدد من قادة دول العالم فور وقوع الأزمة لتشكيل تحالف دولى ضد العراق .

وكنت أدرك أن التوجه إلى موسكو اقتراح ينطوى على مخاطرة ، حيث حذرنى شيفرنادزه بقوة من أن إصدار بيان مشترك مهم سيكون أشد مشقة عما كان يظنه ، وتمثلت الخطورة فى أننى لو ظهرت فى موسكو ولم استطع التوصل إلى اتفاق ، فستحيق الكارثة بآمال تشكيل تحالف قوى ضد صدام ، وسأضع مكانة أمريكا فى الوحل ، وكنت أعى تماماً أيضاً أننى إذا لم أذهب إلى موسكو فلن تكون هناك فرصة لصدور بيان مشترك ، واستمر الصراع الحاد بين المستشارين السياسيين على صيغة البيان حتى توصلوا أخيراً إلى مشروع نهائى وسط ، مع استثناء سوفيتى حاسم وهو حظر تصدير الأسلحة .

ومساء ٣ اغسطس وصلت طائرتى إلى موسكو ، واستقبلنى شيفرنادزه

والذى أشار إلى أن إصدار بيان مشترك أمر صائب ، إلا أن الرئيس جورباتشوف يقلقه بعدان أولهما أنه قد يعرض السوفيت الموجودين فى العراق والكويت للخطر ، وثانيهما أنه قد يثير غضب حلفاء آخرين للسوفيت فى العالم العربى ، فليس من اليسير أن يدير المرء ظهره لعلاقة صداقة وتعاون ، وأجبته بأن لدينا أيضاً مواطنين معرضين للخطر فى العراق ، واعتقد أنه من الضرورى أن نتصرف كشركاء فى مواجهة التحديات المفروضة على الأمن الدولى ، باتخاذ خطوة غير عادية بإصدار بيان مشترك بفرض حظر دولى على الأسلحة لنرسل إشارة للعالم بوجود شراكة حقيقية ، وبأننا دخلنا حقبة جديدة ، وأننا عند نشوب أى أزمة سنكون على أتم استعداد للتحرك بسرعة وحزم ، وإلا ماذا سنقول للصحافة والمجتمع الدولى ؟ وبعد تسوية بعض الأمور الأخرى ، وافق شيفرنادزه على البيان بما فيه حظر الأسلحة .

وقبل أن يقرأ كل منا نص البيان المشترك ، بدأ شيفرنادزه بمقدمة مهمة كان يستعصى تصور صدورها عن وزير خارجية سوفيتى قبل عام واحد ، فقد انضم ما وصفه الرئيس ريجان قبل عشر سنوات " بإمبراطورية الشر " إلى عدوه اللدود فى تحالف دولى ، وفى هذه الليلة وبعد نصف قرن من بدء الحرب الباردة بالشكوك المتبادلة والتنافس الأيديولوجى ، لفظت هذه الحرب أنفاسها الأخيرة فى قاعة الوصول بأحد المطارات على مشارف موسكو " (جيمس بيكر ١٩٩٩: ١-١٦) .

لقد عكست هذه اللحظة الحاسمة مفهوم القوة فى إدارة الأزمات الدولية، وهو " القدرة على التحكم فى سلوك الآخرين والتأثير عليه " والذى يعد من أصعب المفاهيم لتعدد العوامل المكونة له ، وصعوبة قياس بعضها ، وعدم القدرة على التمييز أحياناً بين القدرة على استخدام القوة والممارسة الفعلية لها ، فالقوة عملية إدراكية ، فقد تمتلك دولة ما مقدرات للقوة تتمثل فى الجيوش

المنظمة ، والإمكانات الاقتصادية ، والتجانس السكانى ، والجغرافيا السياسية المتميزة ، والتوقيت المناسب لفرض السيطرة ، والأداة السياسية الفاعلة ، ولكنها لا تدرك مقدرات قوتها كما ينبغى ، وعلى الجانب الآخر قد تخطئ بعض الدول فى إدراك القوة الحقيقية لدول أخرى ، كما يميل الكثيرون إلى المبالغة فى إعطاء الدول العدوانية ثقلاً أكبر مما يعطونه للدول التى قد تمتلك قوة حقيقية ولكنها تحجم عن استخدامها فى الاعتداء على الآخرين، مما قد يؤدى إلى حدوث سوء إدراك لمقدرات القوة الحقيقية لبعض الدول ، والنفوذ الفعلى فى المسرح الدولى لدول قد لا تملك مقدرات تعادل نفوذها .

كما يجب الإشارة إلى أن معيار القوة نسبى ، فالولايات المتحدة التى تمتلك أكبر قوة شهدها التاريخ وفقاً للمعايير النظرية للقوة عجزت عن الانتصار على دول محدودة القوة بالمقارنة بها مثل كوبا وفيتنام ، كما عجزت القوة العسكرية السوفيتية عن قهر أفغانستان ، وعجزت قوى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عن حسم أزمة ١٩٥٦ لصالحها ، وهنا لا نستطيع فهم القوة من خلال ممارستها الفعلية فقط ، وإنما من خلال نتائجها التى تشير إلى تفوق القوة المحدودة أحياناً – إذا أحسن تنظيمها – على القوة الكاسحة .

ومن هنا تبدو أهمية الدراسة التفصيلية للعوامل المؤثرة فى إدارة الأزمات الدولية فى إطار مفهوم القوة ، مع مراعاة أن تأثير هذه العوامل معرض للتغير وفقاً للمتغيرات الحاكمة للأزمة الدولية :

١ – الأوضاع الدولية :

لم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حين حسمتها الولايات المتحدة بإلقاء قنبلتين نوويتين على هيروشيما ونجازاكى ، إلا وبدأ صراع جديد ينشأ بين حلفاء الأمس الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة اللذين خرجا من

الحرب أكثر قوة من الناحية العسكرية ومن ناحية التأثير السياسى والاقتصادى والأيديولوجى ، وبدأ الصراع على من يرث القوى الأوربية القديمة ليس فى أوربا فقط وإنما فى مختلف أنحاء العالم .

وترجع بدايات الصراع إلى عام ١٩٤٥ عندما بدأ توزيع غنائم الحرب العالمية الثانية ، ثم قام الاتحاد السوفيتى بكسر الاحتكار النووى الأمريكى ، وتصاعدت الضغوط الشيوعية على الدول الأوربية ، وأصبح من الواضح أن تحولات جذرية قد أصابت العالم المعاصر ليبدأ عصر " القطبية الثنائية " الذى مر بمرحلتين ، أولهما مرحلة القطبية الثنائية المحكمة وفيه انقسم النظام الدولى إلى كتلتين بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وأصبح كل منهما يؤثر على أعضاء كتلته تأثيراً كبيراً ، وأصبحت باقى الدول خارج الكتلتين خارج نطاق التأثير الدولى ، وثانيهما مرحلة القطبية الثنائية المرنة وبدأت من منتصف الخمسينيات حين تزايد عدد الدول المستقلة التى بدأت تلعب أدوارها على المسرح الدولى كما بدأت بعض مظاهر الاستقلال السياسى والتفكك داخل كل من الكتلتين .

كانت أوربا فى هذه الفترة هى المسرح الرئيسى لتصاعد الصراع والأزمات بين الشرق والغرب ، وفى عام ١٩٤٧ أعلنت الولايات المتحدة "سياسة الاحتواء" التى نظرها الدبلوماسى الأمريكى جورج كينان لمواجهة الاتحاد السوفيتى ، وتقوم على فكرة إنشاء سلسلة من القواعد والأحلاف العسكرية بهدف تطويق وعزل الاتحاد السوفيتى ومنع انتشار نفوذه إلى الدول المجاورة ، وفى عام ١٩٤٩ أعلن عن قيام حلف شمال الأطلنطى ، وفى عام ١٩٥٥ أنشأ حلف وارسو لمواجهته ، وأدى ذلك إلى تعطيل إجراءات ترتيب أوضاع أوربا ، وانتقل الصراع إلى شرق آسيا حيث حدثت المواجهة الأولى فى كوريا ١٩٥٠ – ١٩٥٣ ، ثم إلى الشرق الأوسط ١٩٥٦ ، ثم إلى كوبا ١٩٦٢،

ولم يعد صراع الشرق والغرب ظاهرة أوربية بل أصبح صراعاً عالمياً ، ولم يعد ايديولوجيا أو عسكرياً وإنما أخذ بعداً اقتصادياً ودبلوماسياً أيضاً (عبد الخالق عبد الله ١٩٨٩ : ٧٣-٧٤) .

وبقدر ما كانت الفترة من ١٩٤٧ – ١٩٥٧ هى أشد سنوات الحرب الباردة ، فإن الفترة ما بين عامى ١٩٥٧ – ١٩٦٩ اتسمت بالهدوء النسبى فيما عرف بمرحلة " التعايش السلمى " ، حيث شهدت عودة المشاورات الدبلوماسية وقبول فكرة ضرورة ايجاد صيغة جديدة للتعايش السلمى بين القطبين ، على الرغم مما شهدته هذه الفترة من بعض المواجهات الساخنة مثل أزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢ ، وغزو الاتحاد السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ ، وحرب فيتنام ١٩٦٤ ، وحرب ١٩٦٧ ، كما شهدت هذه الفترة حدوث تصدعات داخل كل من المعسكرين مثل الخلاف الصينى السوفيتى الذى مزق وحدة الشرق ، وخروج فرنسا على الإرادة الأمريكية ودعوتها إلى إنهاء هيمنة أمريكا على أوربا ، وانفتاح ألمانيا الغربية بعد وصول الاشتراكيين برئاسة فيلى برانت على الشرق الاشتراكى الأوربى ، وعلى الرغم من ذلك ظل العالم ثنائى القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وقد تميزت إدارة الأزمات الدولية فى ظل الحرب الباردة بعدد من السمات تمثلت فيما يلى :

- تصور الأزمات الدولية من منظور عقائدى ، فقد دأبت القوى الكبرى على النظر إلى الأزمات الدولية التى نشبت فى تلك المرحلة من الزاوية العقائدية ، وعلى اعتبار أن تلك الأزمات لم تخرج فى صميمها عن كونها تحديات بين عالمين متناقضين من المبادئ والمعتقدات والقيم .
- كانت الإثارة الدعائية من العناصر الثابتة والملحوظة بوضوح فى

استراتيجية إدارة الأزمة الدولية ، حيث حاولت الأطراف الكبرى فى تلك الأزمات أن تحيط بها تصرفاتها ، وفى مثل هذا المناخ الممتلئ بكل عوامل الإثارة الدعائية ، تضعف مقدرة أطراف الأزمة الرئيسية على التحكم فى زمامها ، وبالتالى يرتفع احتمال اتخاذ قرارات انفعالية لا تعبر بدقة عن تحديات الأزمة كما هى فى الحقيقة والواقع .

- التركيز على وسيلة التهديد بما يصاحبها من تضييق دائرة الاختيارات المتاحة وتصعيب مهمة التفاوض الدبلوماسى ، وكانت الفكرة المسيطرة هى أن مثل تلك التهديدات أداة فعالة ومؤثرة من أدوات الردع أو الابتزاز، ولأنها فى رأيهم كانت وحدها القادرة على نقل الانطباع وتعميقه بأن سياسات كل طرف فى مواجهة الأزمة كانت تدار من مركز القوة .

- سيطر على مسلك أطراف تلك الأزمات الدولية أن الشرعية الدولية هى شرعية الأمر الواقع ، أو بمعنى آخر فإن أى تغيير فى مضمون الأمر الدولى القائم لمصلحة أحد الطرفين كان يتعمد إكسابه ثوب الشرعية الدولية ، وحمل الآخرين على التسليم بكافة آثاره وعدم مقاومته ، بدعوى أن تلك المقاومة تخلق أوضاعاً مضادة للسلم والاستقرار الدوليين .

- ضعف دور الأمم المتحدة فى مواجهة الأزمات الدولية وتعذر تنفيذ ترتيبات دولية مشتركة لاحتوائها وتطويقها ، فقد كان واضحاً تماماً أنه فيما عدا الأزمات الدولية التى وجدت فيها القوتان العظميان نفسيهما بحكم الظروف أو ضغوط الواقع فى اتجاه واحد ، مثلما حدث فى المراحل النهائية من أزمة السويس ، فإن الأمم المتحدة كادت أن تفقد كل فعالية لها كوسيط دولى فى تلك الأزمات ، وبالتالى فإن الحلول كانت تتقرر دائماً خارج نطاق المنظمة العالمية .

- أدت عمليات الاستقطاب الثنائى التى مارستها الكتلتان المتصارعتان إلى ارتفاع تأثير الأطراف الثالثة على الأطراف الرئيسية فى الأزمات الدولية، وهذا التأثير الجانبى كان يعقد من الكيفية التى تدار بها الأزمات الدولية وعائقاً فى طريق تسويتها بطريقة مقبولة ، وفى نفس الوقت فإنه كان يضاعف من احتمالات اتخاذ قرارات غير معبرة عن القناعات الذاتية للقوى الكبرى ، وذلك على سبيل إرضاء توقعات هذه الأطراف الثالثة ، وللإبقاء على الانضباط داخل تحالفات الدول التابعة لكل من الجانبين (إسماعيل صبرى مقلد ١٩٨٥ : ٤١١ – ٤١٢) .

ولكن الرغبة فى التعايش السلمى التى سادت الفترة من ١٩٥٧ – ١٩٦٩ لم تتحول إلى واقع سياسى إلا حين جاء الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون إلى الحكم عام ١٩٦٨ ، وأعلن رغبته فى تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، ليبدأ عصر جديد هو " عصر الوفاق " الذى امتد فى الفترة من ١٩٦٩ – ١٩٨٠ ، والذى يعد مرحلة الواقعية السياسية الدولية بمعنى الكلمة ، حيث قرر الرئيس الأمريكى وضع حد لحرب فيتنام بالتراجع أمام القوى الثورية هناك عام ١٩٧٣ ، وركز على الحد من مخاطر الحرب النووية بالتفاهم بين الدولتين النوويتين العظميين من خلال محادثات الحد من الأسلحة النووية ، وقد وجد نيكسون فى ذلك كله طرفاً واقعياً واعياً فى شخصية الرئيس السوفيتى بريجنيف .

وجاءت حرب أكتوبر فى الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ لكى تشكل عاملاً مركزياً فى الاستقطاب لمجموعة التناقضات والمؤثرات الجديدة فى قلب مرحلة الوفاق ، وخاصة بعدما ترتب عليها من تحول البترول من سلعة إلى سلاح ، وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة فى الغرب الأوربى ، وبدرجة أقل فى اليابان . وقد سجل الرئيس نيكسون الإنجازات الثلاثة الرئيسية

للولايات المتحدة أثناء رئاسته وذلك فى خطاب استقالته الرسمى بعد اضطراره لترك السلطة فى أغسطس عام ١٩٧٤ بأنها : العمل على إعادة الصين إلى إطار الحياة الدولية ، وإنهاء جو الصدام مع الاتحاد السوفيتى والبدء فى طريق حل التناقضات بالوسائل السلمية على أساس ميزان القوى الواقعى ، وأخيراً احتضان العالم العربى بعد مرحلة من العداء المتصل اعترافاً بمكانته بعد حرب أكتوبر (أنور عبد الملك ١٩٨٥ : ١٧٧-١٧٨) .

وقد اتسمت إدارة الأزمات الدولية فى مرحلة الوفاق بالسمات التالية :

- استحالة مواجهة الأزمة الدولية بوسيلة الحرب النووية أيا كانت خطورة تلك الأزمات أو ما تواجه به أطرافها من تحد أو تهديد .
- التراجع نهائياً عن تطبيق منهج سياسات " حافة الهاوية " فى إدارة الأزمة الدولية ، وعليه فإن حلول الأزمات لم تعد تفرض من مركز القوة ، وإنما أصبحت تأتى وهى أكثر انصياعاً لمقتضيات الواقع الدولى بكل أبعاده ودلالاته .
- لم تعد إجراءات مجابهة الأزمة الدولية بعيدة عن مستوى توقعات الرأى العام العالمى ، وبهذا اضمحلت النزعة الاوتوقراطية القديمة التى حركتها دوافع المصلحة الذاتية للقوى الكبرى الأطراف فى تلك الأزمات ، بغض النظر عما كانت تخلقه هذه التصرفات من ردود فعل دولية .
- لم تعد الشرعية الدولية شرعية الأمر الواقع ، كما كان الحال فى السابق ، ويرجع ذلك إلى أن النمط التصارعى القديم فى علاقات الكتلتين قد تلاشى بمختلف مظاهره العنيفة السابقة ، وحل محله نمط من التعامل يبنى على التعاون والتنسيق .
- أدى تفاعل الاعتبارات السابقة وغيرها إلى بلورة استراتيجية جديدة تقوم

على محاولة تطويق الأزمة الدولية بوسيلة الاتفاق بين القوى الكبرى المسئولة ، ونلاحظ أنه فى كل الأزمات الدولية التى وقعت فى " مرحلة الوفاق " كان هناك باستمرار عنصر الاتصال والتشاور والتنسيق فى موضوع التدابير والإجراءات الدولية المضادة اللازمة ، سواء تم ذلك داخل الأمم المتحدة أو خارجها (إسماعيل صبرى مقلد ١٩٨٥ : ٤١٢-٤١٣) .

ولكن لم يدم الوفاق طويلاً فبمجرد أن تولى رونالد ريجان رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٨١ عقد مؤتمراً صحفياً وصف فيه الاتحاد السوفيتى "بإمبراطورية الشر" ، ووصف الزعماء السوفيت بأنهم دون أخلاق ، وبذلك بدأ عصر "الحرب الباردة الجديدة" ليستمر طوال عقد الثمانينيات ، وينبغى الإشارة إلى أن الوفاق لم يعن إنهاء العداء التقليدى بين الشرق والغرب ، وإنما كان مجرد اتفاق على ضوابط لهذا الصراع ... وبدأ عقد الثمانينيات بإلغاء تام لكل مظاهر الوفاق ، وساعد على تعميق ذلك بروز حكومات غربية يمينية معادية للاتحاد السوفيتى ، ففى بريطانيا انتصر حزب المحافظين بزعامة مارجريت تاتشر ، وفى ألمانيا انهزم الحزب الديمقراطى الاشتراكى الذى انفتح على الشرق وفاز الحزب الديمقراطى المسيحى برئاسة هيلموت كول ، واقتربت فرنسا برئاسة ميتران من المعسكر الغربى بشكل لم يسبق له مثيل ، وفى اليابان ألغى رئيس الوزراء ياسو هيرو ناكاسونى كل مظاهر التقارب مع الاتحاد السوفيتى ... وفى الوقت الذى وصل فيه الصراع إلى أقصاه انتخب ميخائيل جورباتشوف رئيساً للاتحاد السوفيتى الذى دعا إلى عقد قمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للنظر فى وضع العالم والعلاقات بين الدولتين ، وعقدت بالفعل فى جنيف عام ١٩٨٥، واعتبر اللقاء نقطة فاصلة فى الصراع بين الشرق والغرب ، ثم توالت لقاءات القمة أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨

واستطاع جورباتشوف إقناع ريجان بتوقيع اتفاقية بإزالة الصواريخ متوسطة المدى فى أوربا والتى يرى البعض أنها أهم اتفاقية فى سباق التسلح النووى (عبد الخالق عبد الله ١٩٨٩ : ٨٥ – ٨٧) .

ومع وصول جورباتشوف إلى السلطة عام ١٩٨٥ ظهرت سياسة الانفتاح (جلوسنوست) وإعادة البناء (برويسترويكا) ، وكان ذلك يعنى إلغاء العامل الايديولوجى من السياسة الخارجية السوفيتية تجاه العالم وسيادة البراجماتية (الواقعية) ، فظهر مبدأ توازن المصالح بين دول الشمال فى إطار مرحلة الاتفاق الجديد بين القطبين ، وعلى الجانب الآخر بدأ الحزب الجمهورى الأمريكى فى تبنى عملية صنع القرار الخارجى متبنياً نظريات التفوق الدولى فى ظل نظام أحادى القطبية كان آخذاً فى التبلور تلعب فيه أمريكا دور رجل البوليس الدولى الحارس للشرعية الانتقائية القائمة على حق القوة وليس حق العدل ، وخـــلال هذه التحولات الجذرية وقعت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ – التى أعلن خلالها انتهاء الحرب الباردة – والتى تحولت من أزمة بين جارتين إلى أزمة دولية (أو هكذا أريد لها) تمسك بميزانها الولايات المتحدة والحلفاء الغربيون فى ظل مشاركة عربية فعالة ، بينما لعب الاتحاد السوفيتى دور المساند ، ثم الوسيط ، ثم احتل المقاعد الخلفية ، ولم يدرك الكثيرون حينها أن الاتحاد السوفيتى كان ينهار داخلياً ويستسلم سياسياً فى شكل اتفاق صريح فى الشمال انتهى بالسقوط العظيم للشيوعية فى أهم معاقلها بأوربا الشرقية ، بل وانهيار الاتحاد السوفيتى نفسه عام ١٩٩ (حسن بكر ٢٠٠٥ : ٢٥ – ٢٦) .

فى هذه الفترة حظى شعار " النظام العالمى الجديد " بمصداقية كبيرة على الأقل خلال الشهور الأولى للأزمة ، وتوقع الكثيرون أن الأمم المتحدة ستلعب دوراً فى معاقبة كل الخارجين على الشرعية الدولية لكن سرعان ما اتضح خطأ كل التوقعات بعد انهيار المعسكر الشيوعى والاتحاد السوفيتى ...

لقد أصبحت الولايات المتحدة مع التحرك نحو الألفية الثانية " القطب الأوحد " فى سماء العلاقات الدولية .

وقد اتسمت إدارة الأزمات فى الفترة التى هيمنت فيها الولايات المتحدة على النظام العالمى بما يلى :

- وهن " الانضباط الدولى " الذى كان سائداً أيام القطبية الثنائية ، وبالتالى وهن القيود التى كانت مفروضة على تصعيد الصراع ، ولم يعد هناك حافز قوى لاحتواء الأزمات أمام الدولة التى ترى فى الحرب وسيلة لإنجاز تطلعاتها الإقليمية ، أو تأكيد تميزها العرقى ، أو تصفية خلافاتها الدينية ، لأن اختلال التوازن الذى يمكن أن يسببه استخدام السلاح فى حسم الأزمة لن يؤثر على توازن عالمى لم يعد موجوداً (عباس العمارى ١٩٩٣ : ٤١ – ٤٢) .

- سعى الولايات المتحدة إلى التحكم فى مسار القرارات الدولية من خلال إحكام قبضتها على مجلس الأمن الدولى من ناحية ، واستغلال شرعية قرارات الأمم المتحدة كغطاء لتدخلها ، ومن خلال قوات متعددة الجنسيات ذات صفة دولية أو تحمل تفويضاً دولياً بقيادة أمريكية وتوجيه أمريكى سعياً لبسط الهيمنة الأمريكية وتحقيق مصالحها الحيوية كما حدث فى غزو العراق ، ويعكس ذلك فى الوقت نفسه الضعف الذى أصاب قدرة المنظمة الدولية .

- تغير اللغة السياسية المستخدمة فى المفاهيم والأبنية السياسية ، فعلى سبيل المثال لم يعد هناك ما يسمى بالمنطقة الوسطى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وتراجعت مفاهيم مثل "الحرب العادلة" و "الحرب عن طريق وسيط" و "عدم الانحياز" و "الحياد الإيجابى" (حسن بكر ٢٠٠٥ : ٤٣ – ٥٢) .

- انتقال ساحة الصراع الدولى من صراع بين الشرق والغرب حول أوربا ، إلى صراع بين الشمال والجنوب ، خاصة الشرق الأوسط فى الحرب على الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ، وأصبحت هناك مواقع عديدة فى الشرق الأوسط مرشحة بقوة لأزمات دولية قادمة .

- زيادة الأزمات الدولية التى ترجع إلى وجود الاختلافات العرقية ، بل تم تحريك هذه الاختلافات لاختلاق الأزمات مثل مشكلة الأكراد فى العراق ، والمشكلات العرقية فى الشيشان ، والبوسنة ، وكوسوفو ، وبوروندى ، والبربر فى الجزائر ، وأصبحت المناطق التى تسكنها الجماعات العرقية مرشحة أكثر من أى وقت مضى لإشعال الأزمات الدولية .

- ضعف دور الأمم المتحدة فى تسوية الأزمات الدولية ، حيث يرى البعض أنه يمكن تصنيف الأزمات الدولية فى فترة ما بعد حرب الخليج الثانية إلى ثلاثة أنماط أولها " النمط الاستبعادى " وهى أزمات لا يراد للأمم المتحدة أن تتدخل فيها وعليها أن تستبعد من تسويتها ، وتترك لأطرافها المباشرين تحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة مثل الصراع العربى الإسرائيلى ، وثانيها " النمط الافتعالى " وهى أزمات تقحم فيها الأمم المتحدة إقحاماً مثل أزمة لوكيربى بين ليبيا والدول الغربية ، حين انفجرت فى ١٩٨٨/١٢/٢١ طائرة مدنية أمريكية فوق مدينة لوكيربى الاسكتلندية وراح ضحية الحادث ٢٧٠ شخصاً ووجهت الاتهامات إلى عدة دول فى مقدمتها ليبيا ، وثالثها " نمط المشاركة المحسوبة " وهو النمط الأكثر شيوعاً حيث يتحدد دور الأمم المتحدة بحجم ما يتوافر لها من إرادة دولية خاصة إرادة الولايات المتحدة ، وبذلك يتراوح دورها بين التدخل الشكلى والتورط الكامل فى إدارة الأزمة (حسن نافعة ١٩٩٥ : ٣٤٠ – ٣٤٧) .

٢- الأوضاع الداخلية :

هناك رؤية تقليدية شائعة تشير إلى أن الأوضاع الداخلية تملك تأثيراً محدوداً على إدارة الأزمات الدولية ، ويرى أصحاب هذه الرؤية أن ذلك يرجع إلى عامل ضيق الوقت الذى يحتاجه صانع القرار كى يتخذ قراراً حاسماً سريعاً من بين بدائل عديدة ، ووسط غموض كبير يزيد من احتمالات الاعتماد على المعتقدات والتجارب السابقة والميول المحددة مسبقاً فى تقييم الأزمة ، وتوجد هذه العوامل وضعاً تتحرك فيه المسئولية عن القرار إلى أعلى حيث تتعرض المصالح الاستراتيجية للتهديد المتصاعد ، وتصبح قواعد الأداء المعتادة لاتخاذ القرار غير كافية لتسارع عوامل دفع الأزمة ، وبدلاً من اهتمام صناع القرار بتفاعلات الرأى العام وجماعات التأثير التى تحتاج إلى وقت أطول حتى تتبلور اتجاهاتها يصبحون أسرى لديناميات صنعهم للقرار السياسى فى أقصر وقت .

وهذه الرؤية التى تستند إلى مبررات قد يبدو بعضها منطقياً ، إلا أننا لانستطيع الإقرار بأن الأوضاع الداخلية تملك تأثيراً طفيفاً على صياغة قرارات الأزمة الدولية ، حتى وإن قيل أن انفجار الأزمة يؤدى إلى ظاهرة "الالتفاف حول العلم" بصرف النظر عن مدى نجاح سياسة ما أو فشلها ، وأن شعبية القيادات تصل إلى ذروتها فى أوقات الأزمات حيث ارتفعت شعبية كنيدى من ٦١% إلى ٧٤% فى أعقاب أزمة " الصواريخ الكوبية " فى عام ١٩٦٢ ، وزادت عن ٨٥% على أثر فشل عملية " خليج الخنازير " فى عام ١٩٦١ ، وتمتع ترومان بنسبة تأييد شعبى بلغت ٨١% فى أعقاب التزامه تجاه كوريا الجنوبية فى عام ١٩٥٠ على الرغم من انخفاض شعبيته فى ذلك الوقت ، كما أدى تصعيد نيكسون لحرب فيتنام فى عام ١٩٧٢ إلى تعزيز نسبة التأييد الشعبى له على الرغم من تصاعد المعارضة لتلك الحرب (تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف ٢٠٠٤ : ٣٧٣) ، كما زادت شعبية الرئيس كارتر أثناء أزمة الرهائن

الأمريكيين فى طهران فى نوفمبر ١٩٧٩ من ٣٢% إلى ٦١% خلال شهر واحد فقط ، وزادت شعبية الرئيس جورج دبليو بوش حين أعلن حربه على الإرهاب من ٤٥% يوم ٢٠٠١/٩/١٥ إلى ٩٥% بنهاية نفس الشهر على الرغم من فوزه بفارق ضئيل للغاية – كان سبباً فى تأويلات عديدة – فى الانتخابات الرئاسية ، حتى أن الجماهير الأمريكية قد ألقت البيض على سيارته يوم تنصيبه – قبل ٩/١١ بثمانية شهور فقط– وأوقفوا موكبه الرسمى ، وألغى المخطط المعتاد الذى يقضى بأن يترجل الرئيس المنتخب من سيارته ليقوم بالمشية التقليدية إلى البيت الأبيض ، وانطلقت السيارة مسرعة لتفادى شغباً أكبر ، وهو ما لم يشهده رئيس أمريكى على الإطلاق ، وفى الأشهر الثمانية التالية لم يتحسن الوضع ، وواجه متاعب عديدة ، وانتقادات بلا حدود بسبب عطلاته الكثيرة ، ولامبالاته بالقضايا الأمريكية والدولية ، وكان قد بدأ يبدو كرئيس مؤقت ، إلى أن وقعت أحداث ١١ سبتمبر فتغير كل شئ .

إن الأوضاع والضغوط الداخلية تؤثر تأثيراً حاسماً على مقدرة إدارة الأزمات الدولية ، حين تجعل الصقور أقل شراسة ، والحمائم أقل مسالمة ، لذلك لا يمكن تجاهل تأثير حقيقة المناخ الداخلى السائد وقت الأزمة على البدائل المطروحة أمام صانع القرار السياسى ، ففى أزمة السويس ١٩٥٦ وعلى الرغم من محاولة الرئيس الأمريكى ايزنهاور تحذير أنتونى ايدن رئيس الوزراء البريطانى من خلال رسالة قاطعة حملها إليه دالاس وزير الخارجية الأمريكى ، بألا يسمح بأى سوء تفسير للمشاعر فى الولايات المتحدة بأن يضلله، وبشكل خاص بسبب التعاطف اليهودى المحتمل مع إسرائيل ، وأن الإدارة الأمريكية ستبذل كل ما فى وسعها لمنع نشوب الأعمال العدائية وتسوية المسائل الدولية بالقوة ، وألا يخدع نفسه بأن ذلك سيكون له ذرة من التأثير على انتخابات الرئاسة الأمريكية ، إلا أنه وفى برنامج تليفزيونى فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦

وكجزء من حملة إعادة الانتخابات بدا ايزنهاور ممزقاً بين إخلاصه وهو يرى أنه لا أحد يمكن أن يتحدى الحق القانونى لمصر فى تأميم القناة ، والاعتبارات العملية للانتخابات الأمريكية (محمود فوزى ١٩٨٧ : ٩٧) .

وقد أكدت عدة دراسات تناولت أزمة الصواريخ الكوبية أن الأوضاع الداخلية كانت بحق " جوهر القرار " وركيزته ، حيث كان كنيدى فى حالة ضعف سياسى فيما يتعلق بالقضية الكوبية ، وكان الرأى العام قد سجل عليه قوله : " إن الصواريخ السوفيتية فى كوبا كانت لأغراض دفاعية " ، وعندما تم اكتشاف نظم "هجومية" ثارت الشكوك حول مصداقيته قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية ، وعندما تأكد وجود الصواريخ فى ١٥ أكتوبر لم يكن يمكن اللجوء إلى الصمت أو الاكتفاء باتخاذ إجراء دبلوماسى ، بل كان على الرئيس أن يتصرف بحزم (تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف ٢٠٠٤ : ٣٨٢) .

ويرى بعض المحللين أن الوضع الداخلى فى الولايات المتحدة قد أثر كثيراً على الإدارة الأمريكية لأزمة حرب ١٩٧٣ ، فالرئيس نيكسون وبسبب "فضيحة ووترجيت" كان فى وضع بالغ الضعف ، حيث كان قد ضُبط فى وقت سابق فى يونيو ١٩٧٢ خمسة رجال داخل مكاتب مقر الحزب الديموقراطى فى مجمع ووترجيت فى واشنطن ، وتبين من التحقيق أن من قاموا باقتحام المكان للسطو على ما فيه كانوا على اتصالات وثيقة بوكالة المخابرات المركزية وبلجنة إعادة انتخاب الرئيس ، وظن الكثيرون أن بعض الجمهوريين المتحمسين قد خرجوا على القانون ، ولكن أحداً لم يشك فى أن الرئيس نفسه قد يكون متورطاً ، إلا أنه اتضح فى ٢٣ يونيو ١٩٧٢ من محادثة بين نيكسون ورئيس أركانه هـ . ر . هالدمان أنه صار متورطاً فى فضيحة ووترجيت ، وذلك حين أمر وكالة المخابرات المركزية بأن توقف تحقيقات مكتب التحقيق الفيدرالى فى الحادث لأسباب سياسية ، وكانت المحادثة قد سجلت على شبكة تسجيل الأشرطة

السرية للرئيس ، وعند اكتشاف هذا الأمر بعد أكثر قليلاً من عامين ثبت أنه كان ضربة قاتلة لنضال نيكسون من أجل البقاء فى منصبه (وليام . ب. كوانت ١٩٩٤ : ١٤٠) ، وقد أثرت هذه الفضيحة على موقف الرئيس نيكسون وجعلته مشغولاً بالدفاع عن نفسه شخصياً أكثر من انشغاله بالدفاع عن المصالح الاستراتيجية للدولة ، فهو متهم فى وطنه بالتدخل فى العدالة وبالكذب المتعمد على المحاكم وعلى الكونجرس ، وبالفساد المالى ، وبالاستعمال التحكمى لسلطة منصبه إلى درجة لم يسبق لها مثيل ، ويرى المحللون أن هذا التورط قد يكون السبب فى أنه أمر بإعطاء إسرائيل سلاحاً بصفة عاجلة أثناء حرب ١٩٧٣ وفى دفعة واحدة بأكثر مما أعطاها طوال مدة رئاسته كلها ، علماً بأن ما حصلت عليه إسرائيل فى مدة رئاسته يزيد على ما حصلت عليه إسرائيل فى مدة ولاية أربعة رؤساء سبقوه وهم " هارى ترومان " و "ايزنهاور " و " جون كنيدى " و"ليندون جونسون" ، وذلك رغبة فى إرضاء جماعات الضغط اليهودية بل يرى المحللون أنه انتهز فرصة الاهتمام الأمريكى بحرب الشرق الأوسط ، وأعلن حالة الطوارئ فى القوة النووية الأمريكية بغير مبرر حقيقى يستوجب ذلك ، ولم يستشر حلفاءه فى أوربا الغربية لا فى السلاح الذى مر عبر القواعد الأمريكية فى أوربا ولا فى إعلان الطوارئ النووية ، وقد فوجئ الجميع بذلك إلى الدرجة التى جعلت وزارة الخارجية السوفيتية تستهين بكل ما حدث وتعلق بقولها " إذا كان هذا الإجراء رسالة تحذير ... فقد كان هناك خطأ فى عنوان المرسل إليه " (محمد حسنين هيكل ، عند مفترق الطرق ١٩٨٣ : ١٢٠-١٢٢) .

ومما يؤكد أهمية تأثير الأوضاع الداخلية فى إدارة الأزمات الدولية ما تؤكده الدراسات من تعمد بعض صناع القرار افتعال الأزمات الخارجية لصرف النظر عن المشكلات الداخلية ، فقد وجدت إحدى الدراسات أن أكثر من نصف الحروب التى نشبت فى الفترة من ١٨١٥ – ١٩٣٩ والتى بلغ عددها إحدى

وثلاثين حرباً على الأقل سبقتها قلاقل داخلية فى إحدى الدول المتحاربة ، مثل دخول لويس نابليون حرب القرم ليصرف النظر عن المعارضة الداخلية ، ودخول روسيا الحرب اليابانية الروسية عام ١٩٠٤ لأسباب مماثلة ... وعلى الجانب الآخر يرى بعض المحللين أن الصراع لا يمثل الطريقة الوحيدة لصرف الأنظار عن المشكلات الداخلية ، فالنجاح فى التوصل إلى اتفاق دولى ، أو التوسط لحل الأزمات يمكن أن يؤدى إلى تحقيق الهدف نفسه من خلال زيادة شعبية صانع القرار ، حيث يرى البعض أن سياسة فيلى برانت رئيس وزراء ألمانيا الاتحادية بشأن الانفراج مع الكتلة الشرقية فى أواخر الستينيات كانت لأسباب عديدة بعضها يتعلق بشعبيته فى الداخل ، كما أصبح نجاح تلك السياسة شرطاً لبقائه وحزبه فى الحكم ، حيث كان الإصلاح السياسى الداخلى مستحيلاً بسبب اختلاف الآراء بين الحزب الديمقراطى الاشتراكى وحليفه الحزب الديمقراطى الحر ، ولذلك أصبحت السياسة الخارجية هى المجال الوحيد الذى يمكن الحصول فيه على تأييد شعبى (لويد جنسن ١٩٨٩ : ٦٨-٧٥) .

كما يؤكد وجود علاقة بين الأوضاع الداخلية والأزمات الدولية أن الاضطرابات والمشكلات التى تسببها الأزمات الدولية قد تؤدى إلى صراعات وتغيرات جذرية داخلية ، كما حدث فى الحرب العالمية الأولى التى عجلت بقيام الثورة البلشفية فى روسيا ، كما أن هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى والشروط المجحفة التى فرضتها معاهدة فرساى ساعدت على تصاعد تيار النازية فى ألمانيا ، مما أدى فيما بعد إلى إشعال أزمة دولية كبرى تمثلت فى الحرب العالمية الثانية .

كما يؤكد هذه العلاقة تردد الدول فى حل الأزمات والصراعات من خلال الالتزام باتفاقيات مع الدول التى تعانى من عدم استقرار داخلى ، نظراً لتخوفها من احتمال عدم قدرة صانع القرار على إلزام دولته بالاتفاقية ، ومن

أمثلة ذلك أنه بعد أن قرر الرئيس الأمريكى جونسون عام ١٩٦٨ عدم خوض معركة انتخابية جديدة تعرض لصعوبات فى التفاوض بشكل جدى حول فيتنام نظراً لموقفه الداخلى الحرج ، وكذلك ما حدث من تردد القادة السوفيت فى التوصل إلى اتفاق حاسم مع الرئيس الأمريكى نيكسون خلال مؤتمر القمة الذى عقد فى موسكو عام ١٩٧٤ ، على الرغم من رغبة نيكسون فى تحقيق سياسة خارجية ناجحة لصرف الأنظار عن فضيحة ووترجيت .

٣- النظام السياسى :

حظى تأثير النظام السياسى فى إدارة الأزمات الدولية باهتمام دراسات عديدة تناولت أزمات القرنين التاسع عشر والعشرين ، وركزت هذه الدراسات على رصد المزايا وأوجه الضعف لدى كل من النظامين الديمقراطى والتسلطى فى إدارة أزماته الدولية ، وعلى الرغم من المزايا العديدة التى تتسم بها الأنظمة الديمقراطية فى عملية اتخاذ القرار ، إلا أن هذه الدراسات قد أشارت إلى تمتع الأنظمة التسلطية بمزايا منافسة ، ونستطيع أن نشير إلى أن نتائج هذه الدراسات قد اعتبرت مزايا أى نظام بمثابة عيوب للنظام الآخر والعكس ، كما أنها أشارت فى نفس الوقت إلى أن الفروق ليست قاطعة فى بعض الأحيان ، فعلى سبيل المثال فى الأنظمة التسلطية وعلى الرغم من محدودية النخبة التى تتخذ قرار إدارة الأزمة الدولية مقارنة بمثيلتها فى الأنظمة الديمقراطية ، وعلى الرغم من وجود اتجاه قمعى ، إلا أن خلافات فى الآراء والاتجاهات مماثلة لتلك التى تجرى أثناء اتخاذ القرار فى النظام الديمقراطى تحدث فى الأنظمة التسلطية ، وقد أكدت الدراسات حدوث ذلك داخل المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى فى إدارته لأزماته الدولية .

ونستطيع أن نوجز نتائج الدراسات فى أن الأنظمة التسلطية تتسم

بالمقارنة بالأنظمة الديمقراطية فى إدارة الأزمات الدولية بأوجه الضعف التالية :

- تعد النظم التسلطية أكثر استعداداً وقدرة على الشروع فى الحروب ، وذلك لعدة أسباب أهمها أنه يمكن لتلك النظم حشد قوة عسكرية كبيرة ، كما أنها أميل إلى اتباع سلوكيات متطرفة والى التورط فى الحروب لأسباب اقتصادية ، هذا بالإضافة إلى أنها تتمتع بالمقدرة على انتهاز المواقف وإعلان الحروب دون موافقة الشعب ، لكن ذلك لا يعنى أن النظم الديمقراطية أميل للسلام من النظم التسلطية ، فتاريخ أوربا هو تاريخ الحروب فيما بينها ، وفيما بينها وبين العالم ، كما أن فترات السلام التى شهدتها لم تكن بسبب الديمقراطية وإنما بسبب توازن القوى وتوازن المصالح ، ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من انتشار الروح العسكرية فى المجتمع اليابانى ، فقد عاش اليابانيون قروناً طويلة فى عزلة ، كذلك فإن يوغوسلافيا تحت حكم تيتو ، وأسبانيا تحت حكم فرانكو كانتا مسالمتين فى علاقاتهما الخارجية ، بينما اتبعت النظم الديمقراطية – كبريطانيا وفرنسا – سياسات استعمارية ، خاصة خلال القرن التاسع عشر .

- عدم القدرة على تطوير سياسات ابتكارية ، وذلك بسبب مركزية السلطة ، والنزعة نحو اضطهاد أصحاب الآراء المخالفة ، ولأن النظم التسلطية تخلق فى العادة رجالاً مطيعين ، يقبلون كل ما يشتهيه الديكتاتور ، لذلك فإن روح المبادرة تنعدم فى مثل ذلك النظام ، ولا توجد فرصة لاكتشاف بدائل متعددة ، كذلك فإن الاعتماد على هياكل شديدة المركزية ، بتأكيدها على السرية والعزلة عن النقد الخارجى ، يضيع فرصة اكتشاف الآراء الجديدة والحصول على معلومات جديدة .

- عدم توفير آلية للخلافة السياسية ، كما أنها لا تمتلك حصانة معينة ضد ضغوط جماعات المصالح ، وتتميز بقلقها الدائم على مصيرها السياسى

من عواقب السياسة المتبعة ، وعلى ذلك استخلص الكُتاب أن الديمقراطيات قد لا تتمتع بالنجاح الباهر الذى قد تجلبه التصرفات الجريئة المعدة سراً والمنفذة بقوة ، ولكن نتيجة لإعداد العدة للعمل ، ولخضوع مضمون السياسة لمناقشات مستفيضة ، فإن احتمال تعرضها لفشل ذريع يقل إلى حد كبير (لويد جنسن ١٩٨٩ : ١٢٨-١٣٠) .

وعلى الجانب الآخر فقد أشارت الدراسات إلى أن الأنظمة التسلطية تتفوق على الأنظمة الديمقراطية فى مجال إدارة الأزمات الدولية بالمزايا التالية :

- القدرة على اتخاذ القرارات السريعة حيث أن مركز صناعة القرار لايستجيب للضغوط العامة ، ولأنه يضم عدداً محدوداً من الأفراد ، كما تقل عملية المساومة داخل هذا المركز لأن بإمكانه تخطى المعارضة أو قمعها داخل الجهاز البيروقراطى لصنع القرار .

- ضمان الإذعان للقرارات التى يتم اتخاذها ، فالهيكل التسلطى يقوم على مبدأ التسلسل الواضح فى القيادة ، ومن ثم فإن جزاء عدم الإذعان قد يكون شديداً ، فمن النادر أن نجد فى دولة تسلطية كالاتحاد السوفيتى ، حالة مشابهة لعدم تنفيذ المرؤوسين أوامر الرئيس كنيدى بإزالة الصواريخ القاذفة متوسطة المدى من تركيا قبل عدة أشهر من أزمة الصواريخ الكوبية فى أكتوبر ١٩٦٢م ، وقد أثر عدم تنفيذ القرار المشار إليه بصورة سلبية على السياسة الخارجية الأمريكية ، لأنه أعطى الاتحاد السوفيتى مبرراً لوضع صواريخ فى كوبا كعقاب لوضع الولايات المتحدة صواريخ مشابهة قرب حدود الاتحاد السوفيتى .

- تمكن مركزية عملية صنع القرارات السياسية التى يتميز بها الهيكل

التسلطى من تشكيل جبهة موحدة فى مجال السياسة الخارجية ، وعلى العكس من ذلك يصعب على الهيكل الديمقراطى أن يشكل مثل تلك الجبهة لأنه يتميز بالطابع التعددى .

- تستطيع الأنظمة التسلطية اتباع سياسة خارجية قابلة للتكيف بحيث تستجيب للأوضاع المتغيرة ، لأن الهيكل التسلطى أقل تقيداً بآراء الجماهير ، وبجماعات المصالح ، كما أنه ليس بحاجة إلى مواكبة التغير فى اتجاهات النخبة أو الجماهير ، ففى حين وجد الرئيس فرانكلين روزفلت نفسه مقيداً فى تنفيذ رغبته أن تقف الولايات المتحدة إلى جانب القوى الأوربية قبل الحرب العالمية الثانية ، وفى حين شعر عدد من الرؤساء الديمقراطيين الذين أرادوا إقامة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية قبل مبادرة الرئيس نيكسون فى عام ١٩٧٢م ، بأن المعارضة الشعبية تعوق تحقيق ذلك الهدف ، نجد أن الاتحاد السوفيتى قد تمكن من تغيير سياسته الخارجية تماماً دون أثر داخلى يذكر ، كما هو الحال بالنسبة لتصريح خروشوف المتعلق بالتعايش السلمى مع الرأسمالية ، الذى أعلنه فى مؤتمر الحزب الشيوعى العشرين فى عام ١٩٥٦م.

- القدرة على اتباع سياسات متناقضة فى وقت واحد ، إن كان ذلك يؤدى إلى تحقيق هدف ما فى السياسة الخارجية ، وقد اشتكى جيمس شليسنجر خلال فترة عمله وزيراً للدفاع الأمريكى من أنه بعكس الولايات المتحدة ، " فإن الاتحاد السوفيتى مجتمع مغلق لا يجد صعوبة فى اتباع سياسة الانفراج وتقوية قدراته الدفاعية فى الوقت نفسه " ، أما فى النظام الديمقراطى فحين تزيد الدعاية لسياسة الانفراج يصعب من الناحية الأخرى إقناع الشعب بضرورة زيادة الإنفاق على التسليح .

- القدرة على الاحتفاظ بسرية الموقف التفاوضى أثناء الأزمات الدولية ،

فمن ناحية يؤدى الضغط الديمقراطى الرامى إلى إعلان مواقف صانع السياسة الخارجية فى المفاوضات إلى خلق قيود على قدرة صانع القرار إعطاء التنازلات ، أو إلى إجباره على رفض مشروع اتفاق يشعر أن الرأى العام قد يرى فيه كثيراً من التنازلات (لويد جنسن ١٩٨٩ : ١٢٦-١٢٩) .

٤- المصالح المهددة :

تعد المصالح المهددة السبب الجوهرى فى اندلاع الأزمات الدولية ، فعلى أساسها تتصاعد الأحداث ، وتتداخل الأهداف ، وتتعدد الأدوات المستخدمة فى إدارتها وفقاً لشدتها التى قد تصل إلى حد المواجهة العسكرية بكل تبعاتها ونتائجها المريرة ... إن قيمة وأولوية هذه المصالح المهددة ينبغى أن تحظى باهتمام ودراسة واعيين من جانب أطراف الأزمة حتى يمكن رؤية ما قد تصير إليه الأمور من تداعيات خطيرة قد لا تكون فى الحسبان فى غياب هذا الاهتمام وهذه الدراسة .

فقد اندلعت الحرب العالمية الأولى بسبب المصالح المتعارضة التى هددها الصراع بين القوى الاستعمارية للسيطرة على العالم ، واندلعت الحرب العالمية الثانية بسبب المصالح الألمانية التى سلبت ، والكرامة الألمانية التى مست فى معاهدة فرساى ، ولعدم مراعاة المنتصرين لما مثله التعدى على هذه المصالح والكرامة للشعب الألمانى ، وإذا ما تتبعنا كل الأزمات الدولية لابد أن نبدأ بالسبب الرئيسى وهو المصالح التى تهددت أو سلبت ... وهنا تبرز قضية الأهمية النسبية للمصالح المهددة ، وأن ما قد يراه طرف من ضعف أهمية مصالح ما قد يراها طرف آخر مصالح مصيرية وقضية تاريخ وجغرافيا لايمكن التنازل عنها ، فعندما خاضت مصر حرب ١٩٧٣ لم تكن حينها تدافع عن سيناء

لمساحتها الشاسعة ، وإنما كانت تدافع عن أرض مصرية لا يمكن التنازل عنها، وهو ما أكدته أزمة طابا الحدودية ، والتى حاولت الولايات المتحدة وإسرائيل التقليل من شأن الخلاف حولها بدعوى أن مساحتها لا تتجاوز "كيلو متر مربع واحد " ، مقابل سيناء التى عادت بكاملها للسيادة المصرية بمساحة تتجاوز ستين ألف كيلو متر مربع ، والادعاء بأن ترك طابا لإسرائيل أو المساومة بشأنها يمكن أن يمثل بادرة حسن نوايا فى اتجاه السلام ، وهى وجهة النظر القاصرة التى لم تقرها مصر مطلقاً ، وإنما رأت طابا بقعة من أرضها لا يحق لأحد أن يتنازل عنها تحت أى ادعاءات أو فى أى إطار لمقايضة التنازلات .

وإذا كان الكثيرون فى عصر الصراعات الدولية يرون أن الحق قد لايصنع القوة ، وإنما القوة هى التى تصنع الحق ، فإن هذا المبدأ يبرز جلياً فى ضرورة العناية بكيفية إدارة كل ما يتعلق بالمصالح المهددة ، لأنه وبدون هذه الإدارة المتمرسة والواعية بمتغيرات الأزمات الدولية ، قد يضيع الحق وسط صراخ الغاصبين وادعاءاتهم ، واستخدامهم المحرف لوسائل الإعلام ، وكافة القوى المؤثرة فى الرأى العام ومراكز صناعة القرار ، ولا ينبغى فى هذا المجال التقليل من كل ما من شأنه تكثيف الضغط والاقناع بأخلاقية وشرعية الدفاع عن المصالح المهددة ، فعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر ، وبدأ التورط العسكرى البريطانى إلى جانب فرنسا وإسرائيل ، لم تكتف مصر بالحق القانونى الذى لديها ، وإنما اهتمت بالدفاع عن هذا الحق الذى تمتلكه ، ولم تنظر الإدارة السياسية المصرية إلى البريطانيين ككتلة واحدة تتحمل تبعات ما حدث ، وإنما تعاملت بذكاء واع مع الرأى العام البريطانى شارحة له جوانب هذا الحق القانونى لمصر فى القناة ، والجانب الأخلاقى الذى غاب تماماً عن قادتهم فى عدوانهم ، مما أدى إلى انقسام الرأى العام البريطانى .

ففى العدوان الثلاثى قامت بريطانيا ولأول مرة فى تاريخها بضرب

دولة جواً بدون إعلان حرب أو بدون قيام هذه الدولة بأى عمل عدائى ضد بريطانيا ، ووجد ايدن نفسه فى وضع غير أخلاقى وعلى عكس ما كان يخطط له ، وانتهز الرئيس عبد الناصر هذه الأوضاع وفتح قناة مباشرة مع عدد من زعماء حزب العمال المعارض ، وأرسل رسالة مهمة إلى اللورد (شنويل) وزير الحرب البريطانى السابق تتضمن سؤالاً " أننى أريد أن أستشيرك فى الطريقة التى نعامل بها الجنود أو الضباط البريطانيين الأسرى فى يد قواتنا؟ فنحن لا نستطيع أن نعتبرهم أسرى حرب بمقتضى اتفاقيات " برن " لأن الهجوم البريطانى على أراضينا جاء دون إعلان رسمى للحرب ، وإذا عاملناهم كمجرمين أو مخربين تسللوا إلى أراضينا فسوف يكون الحكم عليهم بالإعدام ؟ " وحمل " شنويل " هذا السؤال إلى مجلس العموم ، وفجره فى الجلسة ، وثار المجلس ، وتعالت صيحات الأعضاء ضد ايدن تنعته بالإجرام ، وتطالبه بالاستقالة ، ولم تهدأ الضجة حتى اضطر ايدن ووزرائه إلى مغادرة قاعة المجلس (عبد الحميد أبوبكر ١٩٨٧ : ٢٢٨ – ٢٢٩) .

إن إدارة الأزمات الدولية تتطلب فهماً دقيقاً لتحديد الخطوات ودراسة ردود الأفعال والنتائج التى تترتب على اتخاذ قرار ما ، كما أن الحفاظ على المصالح الوطنية يتطلب عدم دراستها من منظور أحادى ، وإنما يجب دراسة ما تمثله هذه المصالح من حيوية وأهمية للطرف الآخر فى الأزمة ، وبحث الإجراءات التى يمكن أن يقوم بها للحفاظ على مصالحه ، ووضع بدائل لكل احتمالات التصعيد بما فيها احتمال السيناريو الأسوأ ، حتى لا يمكن استدراج الدولة إلى وضع لم تكن مستعدة له ، ولعل ما حدث فى حرب ١٩٦٧ يمثل نموذجاً لذلك ، فقد بدأت الأزمة التى حددت إسرائيل توقيتها – فى وقت لم يكن الجيش المصرى مستعداً فيه لخوض حرب – بمعلومات عن حشود إسرائيلية على الجبهة السورية ، وبحكم اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا تم رفع

درجة الاستعداد فى القوات المصرية للوقوف إلى جانب سوريا فى حالة تعرضها للعدوان ، ثم طلبت مصر فى ١٦ مايو سحب قوات الطوارئ الدولية الموجودة على الحدود الشرقية مع إسرائيل فقط ، وهو ما رفضته الأمم المتحدة التى اشترطت إما أن تسحب جميع قوات الطوارئ الدولية الموجودة على الحدود المصرية الشرقية وشرم الشيخ وقطاع غزة أو لا يتم سحبها كلها ، وكان القرار الذى اتخذته مصر هو سحب كل قوات الطوارئ الدولية .

وكان معنى سحب كل قوات الطوارئ الدولية أن تحل محلها القوات المصرية فى شرم الشيخ التى تتحكم فى الملاحة البحرية فى مضايق تيران بمدخل خليج العقبة ، وهو أمر تنظر إليه إسرائيل نظرة خطيرة ، إذ أدى ذلك إلى إغلاق المضايق أمام الملاحة الإسرائيلية التى ظلت مؤمنة لمدة ١١ عاماً منذ عام ١٩٥٦ بوجود قوات الطوارئ الدولية فى شرم الشيخ ، حيث كان لها منفذ بحرى من إيلات إلى البحر الأحمر دون اعتراض أو تدخل من مصر ، وكان ذلك هو المكسب الذى حققته إسرائيل نظير اشتراكها فى العدوان الثلاثى ... ومن هنا استغلت إسرائيل فرصة سحب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ لتحويل الأزمة التى بدأتها بتهديد سوريا إلى قضية أخرى تماماً هى " حرية الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة " ، فى ظل حملة إعلامية وسياسية مكثفة ضد مصر ، ونشـــأ موقف جديد احتل مكان الصدارة فى العالم (محمد عبد الغنى الجمسى ٢٠٠٣ : ٣٨-٤٣) ، وفى وسط وضع سياسى هيستيرى بادعاء تهديد المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية فى حرية الملاحة ، وضغط إعلامى غربى ضد مصر ، وعربى محرض لها وساخر من ترددها فى الدخول فى مواجهة عسكرية ، وحساسية مصرية تجاه كل ذلك وتجاه أوضاع دولية وعربية مصاحبة ، تصاعدت الأحداث نحو حرب ١٩٦٧.

٥- التوقيت :

يعد التوقيت عنصراً حاسماً فى إدارة الأزمات الدولية ، فقد يحمل التوقيت قيمة مضافة إلى فاعلية العوامل الأخرى المؤثرة أو العكس ، فهو يعنى مدى ملائمة الأوضاع الدولية المواكبة للأزمة المثارة ، وطبيعة المتغيرات المتعلقة بأطراف الأزمة ، والأوضاع الداخلية بكل طرف ، والى أى مدى يمثل عنصر الوقت عاملاً ضاغطاً على صناع القرار فى الجانبين لارتباطه بقضايا أخرى داخلية أو خارجية ، وما إذا كانت هناك أزمات دولية أخرى فى نفس التوقيت تستحوذ على الاهتمام الدولى ، ويمكن أن تؤثر على قدر الاهتمام المطلوب للأزمة الحالية .

من هنا فإن دراسة التوقيت ينبغى أن تحظى بأولوية خاصة عند تقييم العوامل المؤثرة فى إدارة الأزمات ، ويحفل التاريخ بأزمات دولية كان الوقت عنصراً حاسماً فى نجاح أو فشل إدارتها .

ويذكر المشير محمد عبد الغنى الجمسى وزير الحربية المصرى الأسبق ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة فى مذكراته عن " حرب أكتوبر ١٩٧٣ " كيف تم اختيار يوم ٦ أكتوبر موعداً ملائماً لشن الحرب ، فيشير إلى أن هيئة عمليات القوات المسلحة قد أجرت دراسة لتحديد أنسب التوقيتات للقيام بالحرب خلال عام ١٩٧٣ ، وقد وضعت هذه الدراسة على ضوء الموقف العسكرى للعدو وقواتنا ، وفكرة العملية الهجومية المخططة ، والمواصفات الفنية لقناة السويس من حيث المد والجزر وسرعة التيار واتجاهه ، وساعات الإظلام ، وساعات ضوء القمر ، والأحوال الجوية ، وحالة البحرين المتوسط والأحمر التى تحقق أفضل استخدام لقواتنا للقيام بالعملية الهجومية بنجاح وتحقق أسوأ الظروف لإسرائيل ، كما كان ضرورياً اختيار أفضل التوقيتات التى تناسب تنفيذ الهجوم على الجبهتين المصرية والسورية فى وقت واحد .

وتم دراسة كل شهور السنة لاختيار أفضل الشهور لاقتحام القناة على ضوء حالة المد والجزر وسرعة التيار واتجاهه ، ووجد أن فرق المنسوب بين أعلى مد وأدنى جزر هو ٨٠ سنتيمتراً فى القطاع الشمالى للقناة (الإسماعيلية – بور سعيد) بينما فرق المنسوب فى القطاع الجنوبى (الإسماعيلية – السويس) هو متران ، كما أن سرعة التيار فى القطاع الشمالى هو ١٨متراً فى الدقيقة ، بينما سرعته فى القطاع الجنوبى هو ٩٠ متراً فى الدقيقة ، أما اتجاه التيار فإنه يتغير دورياً كل ٦ ساعات من الشمال للجنوب وبالعكس ، وكان مطلوباً معرفة كل هذه الظواهر الطبيعية لتحديد تأثيرها على وسائل العبور بالقوارب وإنشاء وتشغيل المعديات والكبارى ، وبالتالى يمكن اختيار أفضل التوقيتات .

ثم انتقلت الدراسة لتحديد طول الليل يومياً ، لاختيار ليل طويل بحيث يكون النصف الأول منه فى ضوء القمر والنصف الثانى فى حالة إظلام ، حتى يسهل تركيب وإنشاء الكبارى فى ضوء القمر ويكون عبور القوات والأسلحة والمعدات فى الظلام .

وكان من الضرورى أيضاً دراسة حالة الأرصاد الجوية المناسبة لعمل القوات الجوية ، وحالة البحرين المتوسط والأحمر لمعرفة أنسبها لعمل القوات البحرية .

واشتملت الدراسة أيضاً على جميع أيام العطلات الرسمية فى إسرائيل بخلاف يوم السبت وهو يوم إجازتهم الأسبوعية ، حيث تكون القوات المعادية عادة أقل استعداداً للحرب ، ووجدت الدراسة أن لديهم ثمانية أعياد فى السنة منها ثلاثة أعياد فى شهر أكتوبر ١٩٧٣ هى عيد الغفران (يوم كيبور) وعيد المظلات وعيد التوراة ، ولكل عيد من هذه الأعياد تقاليد وإجراءات يقومون بها تختلف من عيد لآخر ، وكان من المهم فى هذا الموضوع معرفة تأثير كل عطلة على إجراءات التعبئة فى إسرائيل التى تعتمد اعتماداً رئيسياً فى الحرب على

قوات الاحتياط ، وكما يقولون فإن جيش إسرائيل يشبه " جبل الجليد " قمته ظاهرة هى الجيش العامل أما قاعدته العريضة فى القاع فهى القوات الاحتياطية، ولإسرائيل وسائل مختلفة لاستدعاء الاحتياط بوسائل غير علنية ، وأخرى علنية تكون بإذاعة كلمات أو جمل رمزية عن طريق الإذاعة والتليفزيون ، وتوصلت الدراسة أن يوم عيد الغفران – يوم كيبور – هو يوم سبت ، والأهم من ذلك أنه اليوم الوحيد خلال العام الذى تتوقف فيه الإذاعة والتليفزيون عن البث كجزء من تقاليد هذا العيد الذى يعتبر يوم سكون كامل ، أى أن استدعاء قوات الاحتياط بالطريقة العلنية السريعة غير مستخدمة ، وبالتالى يستخدمون وسائل أخرى تتطلب وقتاً أطول لتنفيذ التعبئة .

ثم انتقلت الدراسة إلى عامل آخر هو " الموقف الداخلى فى إسرائيل " فقد كانت تجرى انتخابات اتحاد العمال (هستدروت) فى سبتمبر ، وتجرى انتخابات البرلمان الإسرائيلى (الكنيست) يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ ، والمعروف أن الحملة الانتخابية تجذب أفراد الشعب لها ، علماً بأن أغلب الشعب يشكل الجيش الاحتياطى مع تعبئة الدولة أثناء الحرب ، ومن هنا كان من المفيد أن يوضع شهر أكتوبر ١٩٧٣ فى الاعتبار كشهر مناسب لشن الحرب إذا كانت العوامل الأخرى السابق شرحها تعتبر مناسبة للعملية الهجومية .

وعن الوقت المناسب للهجوم فى الجبهة السورية ، فقد كان لا يجب أن يتأخر بعد شهر أكتوبر ١٩٧٣ حيث أن حالة الطقس والجو تصبح غير مناسبة نظراً لبدء تساقط الجليد .

وتوصلت هذه الدراسة المستفيضة إلى تحديد أنسب الشهور خلال عام ١٩٧٣ للقيام بالعملية الهجومية ، وكان أنسبها ثلاثة توقيتات هى مايو أو أغسطس أو سبتمبر/أكتوبر ، وكان أفضلها هو شهر أكتوبر ١٩٧٣ حيث أن ظروف الطقس والأحوال الجوية مناسبة للعبور ، وأن فترة الليل طويلة حيث

يصل الإظلام فى بعض أيامه إلى ساعات طويلة ، فضلاً عن أن حالة البحر مناسبة للعمليات البحرية ، والشهر يزدحم بثلاثة أعياد ، وتستعد فيه الدولة لانتخابات البرلمان الإسرائيلى ، ويأتى شهر رمضان المبارك خلال هذا الشهر بما له من تأثير معنوى على قواتنا ، ولا يتوقع العدو الإسرائيلى قيامنا بالهجوم فى شهر الصيام .

واستكملت الدراسة الطويلة والعميقة اختيار اليوم المناسب فى كل شهر وقع عليه الاختيار ، بحيث يكون عطلة رسمية ، وأن يكون فرق المنسوب بين المد والجزر فى القناة أقل ما يمكن لتوفير ظروف أفضل لعبور القوارب وتشغيل المعديات وإنشاء الكبارى .

وكان يوم السبت – عيد الغفران – ٦ أكتوبر ١٩٧٣ (١٠ رمضان ١٣٩٣ هـ) هو أحد الأيام المناسبة ، وهو الذى وقع عليه الاختيار فى مجموعة سبتمبر / أكتوبر فقد توفرت فيه الظروف الملائمة لاقتحام القناة والهجوم ، فهو يوم عيد فى إسرائيل ، والقمر فى هذا اليوم (١٠ رمضان) مناسب ومضئ من غروب الشمس حتى منتصف الليل بالإضافة للعوامل الأخرى السابق شرحها ، وقد اعتقد الكثيرون أن هذا اليوم تحدد للهجوم المصرى السورى لأنه فقط (يوم كيبور) فى إسرائيل ، وهو اعتقاد خاطئ لأن هناك عوامل أخرى كثيرة تحكمت فى تحديد هذا اليوم .

وبعد انتهاء الدراسة سلمها الجمسى مكتوبة بخط اليد لضمان سريتها إلى الفريق أول احمد إسماعيل وزير الحربية الأسبق لمناقشاتها مع الرئيس السادات فى أوائل أبريل ١٩٧٣ ، وقد علق وزير الحربية عليها قائلاً" لقد كان تحديد (يوم الهجوم) عملاً علمياً على مستوى رفيع ، إن هذا العمل سوف يأخذ حقه من التقدير ، وسوف يدخل التاريخ العلمى للحروب كنموذج من نماذج الدقة المتناهية والبحث الأمين " (محمد عبد الغنى الجمسى ٢٠٠٣ : ٢٦٥ – ٢٦٨).

وعلى الجانب الآخر من تجربة مدى ملائمة التوقيت للأزمة المثارة ، يذكر جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق فى مذكراته "سياسة الدبلوماسية" كيف كان اختيار صدام حسين ليوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ لغزو الكويت كارثياً بالنسبة للعراق وفرصة فريدة للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يشير إلى أن اختيار التوقيت قد شابه الكثير من أوجه القصور التى أثرت فى تداعيات الموقف فى عكس اتجاه العراق ، فقد كان رئيس الولايات المتحدة يتأهب فى هذا اليوم تحديداً للاجتماع مع رئيسة وزراء بريطانيا ، ولم يكن يعرف عن المرأة الحديدية أنها تقبل بأنصاف الحلول فى لحظات التحدى ، كما كان وزير الخارجية الأمريكى فى سيبيريا لإجراء محادثات مع نظيره السوفيتى، وفى غضون ذلك كان دبلوماسيون من البلدين يعكفون على وضع اللمسات النهائية لمباحثات حول التخطيط السياسى كان مقرراً إجراؤها منذ فترة طويلة فى موسكو .

ويعلق جيمس بيكر بأن الخطأ التكتيكى القاتل فى الحساب الذى ارتكبه صدام حسين جر مضاعفات هائلة ، ووفر للولايات المتحدة نقطة انطلاق حاسمة فى صياغة شكل مواجهة الأزمة ، ويؤكد جيمس بيكر أنه " وبدون هذه الميزة الثمينة ربما لم نظفر مطلقاً بالقدرة على تعبئة الإرادة الدولية والمحلية لمواجهة هذا العدوان الصارخ ، فلو كان صدام على قدر من البراعة لانتظر ثلاثة أسابيع حتى يكون زعماء معظم الحكومات ومسئولوها قد تناثروا فى أنحاء شتى فى العالم لقضاء العطلات ، ولو حدث ذلك لتغيرت مسيرة الأحداث " (جيمس بيكر ١٩٩٩: ٢ – ٣) .

٦- العوامل الجغرافية :

يعد المتغير الجـــغرافى بما يملكه من عناصـــر المساحة والموقـــع

والطبوغرافيا والتجاور وطبيعة الحدود ومدى وجود ممرات أو مضايق تتحكم فى الطرق العالمية من أقدم العوامل المؤدية إلى نشوب الأزمات الدولية وأيضاً من أهم العوامل المتحكمة فى إدارتها ، حيث تؤثر على قوة الدولة ، وعلى الدور الذى تستطيع أن تؤديه فى حماية مصالحها والتحكم فى الوضع الدولى ... وبرصد حركة الصراعات الدولية نستطيع أن نتبين بوضوح تأثير المتغير الجغرافى عبر التاريخ وفى شتى أنحاء العالم ، فقد كان لعناصر المتغير الجغرافى لمصر تأثير بارز لكونها ممراً استراتيجياً يتحكم فى حركة القوى الدولية وفى ازدهارها وانهيارها منذ بداية عصر التاريخ وحتى الآن ، مما جعلها مطمعاً لكل الدول الكبرى فى كل العصور لمتغيرها الجغرافى الإستراتيجى فى التحكم بين الشرق والغرب إلى جانب العوامل والمتغيرات الاقتصادية والسياسية الأخرى ، وقد لاحظ المفكرون تلازم الحقائق الجغرافية مع الأحداث التاريخية ، وأن من يحسن استغلال ما توحى به العناصر الجغرافية يمكنه تحقيق أمنه ، وقد أثبتت الحروب المتعاقبة ذلك المعتقد ، وأوعز الاقتصاديون بهذه الحقيقة إلى السياسيين الذين سعوا إلى تملك أكبر قدر من المقومات الجغرافية داخل الدولة وخارجها عندما تفتقر إلى بعض أو كل العناصر الحيوية .

وقد لعبت الظروف الدولية والاستراتيجية العسكرية ثم الحروب فى أوربا فى بداية القرن العشرين والحرب العالمية الأولى ، دوراً مهماً فى ميلاد ونشأة علم الجيوبولتيك ثم تطوره فى فترة ما بين الحربين الأولى والثانية ، وارتبط هذا العلم بالحروب ونما فى ظلها ، ويعد مزيجاً من الجغرافيا والسياسة، ولهذا كانت العوامل الجغرافية حاضرة بقوة فى كل الأزمات الدولية ، وقد رصد مايكل بريتشر وجوناثان ويلكنفيلد فى كتابهما " دراسة الأزمة " ٣٣٦ أزمة دولية و ٦٥٨ أزمة فى السياسة الخارجية للدول بسبب العوامل الجغرافية فى الفترة من ١٩١٨ – ١٩٩٤ (M. Brecher & J. Wilkenfeld 1997: 762) .

ويؤدى عامل المساحة الذى يأتى فى مقدمة هذه العوامل دوراً بارزاً حين تتصاعد الأزمات الدولية إلى حد المواجهة العسكرية ، حيث يتوقف صمود الدولة للغزو الخارجى من الدول المجاورة على عمق النطاق الأرضى للدولة الذى يقاس بين الوسط الهندسى أو الجغرافى الذى يجب أن تشغله العاصمة (مركز صناعة القرار السياسى) وحدود الدولة ، وأبرز الأمثلة على أهمية عامل المساحة فى إلحاق الهزيمة بالقوات الغازية ما فعله العمق الدفاعى للاتحاد السوفيتى (٢٢,٤٠٢,٢٠٠ مليون كم^{٢}) فى قهر جيوش نابليون ١٨١٢ ، وجيوش هتلر ١٩٤١ ... ومن أبرز الأمثلة أيضاً على ضعف العمق الدفاعى للدولة غزو العراق للكويت فى ١٩٩٠ ، وغزو إسرائيل للعاصمة اللبنانية فى ١٩٨٢ فى ساعات قليلة جداً لقلة العمق الدفاعى للدولتين الذى تحدده مساحتهما القزمية (١٧,٨ ألف كم^{٢} للكويت – ١٠,٤ ألف كم^{٢} للبنان) .

ويمكن العمق الدفاعى الكبير الذى تعكسه المساحة من تحقيق عدة مزايا أثناء المواجهة العسكرية من أهمها أنه يباعد بين ميدان الحرب فى المنطقة الحدودية من ناحية ومركز القيادة وصناعة القرار السياسى والحربى فى المنطقة المركزية بالعاصمة السياسية ، وبالتالى تتمكن الدولة من إدارة معركتها الدفاعية لصد عملية الغزو ، كما يتيح العمق الدفاعى الكبير للدولة التى تتعرض للغزو اتباع سياسة الموقف الإخلائى لأقاليمها المهمة التى يتهددها خطر الحرب وتهجير سكانها إلى الأقسام الداخلية أو المركزية حتى لا تتعرض السياسة الدفاعية لضغوط ومساومات القوة المهاجمة على المجتمعات الهامشية المتأثرة بالحرب مباشرة ، وقد أخلت مصر سكان منطقة القناة فى حرب الاستنزاف حتى يتوفر لها المرونة الدفاعية دون ضغط العدو على المناطق المدنية ، كما يتيح العمق الدفاعى الوقت الكافى لاستكمال العملية التعبوية لشن هجوم مضاد ويساعد أيضاً على استنفاذ القدرة الهجومية للعدو أثناء توغله للداخل ، حتى يتمكن منه الهجوم المضاد (فتحى مصيلحى ١٩٩٢ : ٢٦-٢٧) .

كما تؤثر طبيعة موقع الدولة فى قوتها السياسية وقدرتها على مواجهة خصومها حين تتصاعد أزماتها الدولية إلى حد المواجهة ، فمن الناحية التاريخية استطاعت الدول التى تحيط بها البحار أن تحمى نفسها من الغزو الخارجى إلى حد كبير ، وعلى الرغم من أن القوة العسكرية قد قلصت أهمية عامل المسافة والتأثير البحرى ، إلا أن الدول التى تحيطها البحار لازالت تتمتع بمزايا فى هذا المجال خاصة إذا كانت الدولة المتصارعة معها تحاول إنزال قواتها على أرض تلك الدولة ، وهو ما حدث لبريطانيا التى استطاعت أن تجعل من موقعها قلعة حصينة تطل منها على أوربا ، تتدخل فيها حين تشاء ، وتنأى عنها حين تشاء حتى أصبحت الحكم الوحيد للتوازن الأوروبى ، وتمتعت بحريتها الكاملة فى اختيار حلفائها ، وقد مكنها هذا الموقع من تطوير قوتها البحرية حتى أصبحت سيدة البحار بلا منازع ، والإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس .

كما تؤثر طبوغرافية الدول تأثيراً كبيراً فى إدارتها لأزماتها الدولية ، فالجبال والمرتفعات تمثل عوائق طبيعية أمام اجتياح الجيوش الغازية ، ولعل ذلك هو ما يضفى أهمية خاصة على الممرات التى يمكن أن تسلكها الجيوش مثل ممرات سيناء الاستراتيجية والتى تمثل قلب سيناء ، والطرق التى سلكتها الجيوش النازية فى بولندا والأراضى المنخفضة غرب أوربا ، على العكس مما مثلته الجبال الشاهقة من حواجز طبيعية منعت الاتحاد السوفيتى ثم الولايات المتحدة من القدرة على السيطرة على أفغانستان .

وتعد الحدود أحد العوامل الجغرافية المؤثرة فى مجال الأزمات الدولية والمسببة لها خلال القرون الثلاثة الأخيرة ، وتتجلى أهميتها فى منازعات الشرق الأوسط الدولية ومن أهمها الأزمة التى تسببت فى الحرب العراقية – الإيرانية فى الثمانينيات ، وغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ، وأزمات الصراع العربى

الإسرائيلى التى لعبت الحدود الدولية دوراً بارزاً فيها خاصة بين مصر وإسرائيل فى أزمة طابا .

حيث أثبت الصراع الدبلوماسى الحاد بين مصر وإسرائيل حول أزمة طابا الحدودية حقيقة معينة ، وهى أن طابا تمثل قيمة مهمة بالنسبة لمصالح وسياسات طرفى هذا الصراع كمنطقة فى موقع استراتيجى محدد وفى ظروف طبيعية متميزة ، ذلك أن هذه " البقعة الأرضية " المسماة برأس طابا والتى ركزت فى أحيان غير قليلة أجهزة الإعلام الإسرائيلية على ضآلة الحجم الإقليمى لها وأنه لا يتجاوز مساحة الكيلو متر المربع وأن الطول الساحلى لطابا على الشاطئ الغربى لخليج العقبة لا يتجاوز ٧٠٠ متراً فحسب ، هذه البقعة المحدودة مساحياً للغاية إنما كانت موضوعاً لمطامع إسرائيلية واسعة كما أنها كانت وستظل دائماً موضعاً أساسياً من مواضع السيادة المصرية الصميمة .

ويبرز فى المقام الأول التفسير الجيوستراتيجى بأبعاده الواسعة الشاملة للنظرة الإسرائيلية إلى منطقة طابا ، حيث أن إسرائيل تطل على خليج العقبة فى منطقة إيلات بساحل لا يزيد طوله عن أربعة كيلو مترات ولذا فإن منطقة طابا بساحلها الذى وإن كان لا يزيد طوله عن كيلو متر واحد إلا أنه يمثل أكثر من ربع الشريط الساحلى الإسرائيلى على خليج العقبة ، كذلك فإن طابا بواديها تحتل موقعاً استراتيجياً مهماً فهى نقطة مفترق طرق غاية فى الخطورة والأهمية ، فهى أول الطريق إلى بقية الساحل الغربى للخليج وصولاً إلى شرم الشيخ ورأس محمد ، فهى المدخل إلى شرم الشيخ وبالتالى إلى مضايق تيران ، كما أنها مفتاح الطريق الشمالى الساحلى من غزة وحتى القنطرة ومن ثم فإن السيطرة على منطقة طابا إنما يكفل عزل شمال سيناء عن جنوبها بقطع الطريق المباشر بين جزئى الإقليم المصرى الواحد وبما يضاعف المساحة ما بين العريض وشرم الشيخ ، كما تقع منطقة طابا على أول طريق السويس غرباً .

كذلك فإن توسيع ساحل إسرائيل فى حالة سيطرتها على طابا معناه توسع إسرائيلى فى مياه الخليج وبما يتبع ذلك من حقوق فى الصيد ، واحتمالات الثروة المعدنية والبترولية فى هذه المنطقة ، ثم هناك المضمون الإستراتيجى الخاص لتوسيع الواجهة الإسرائيلية على خليج العقبة ومنه إلى مياه البحر الأحمر ، وإن ذكر هنا أن منطقة طابا بحكم موقعها الطبيعى والسياسى الإقليمى هى مفتاح الجسر المصرى الأردنى أمام التجارة الإسرائيلية فى المنطقة مستقبلياً حيث من الممكن أن تصبح طابا مركزاً حيوياً للخدمات والاتصالات الإقليمية الاستراتيجية ما بين الشرق والغرب فى الشرق الأوسط ، كما أن السيطرة على طابا تكفل السيطرة على رأس خليج العقبة بأقل قوة عسكرية يمكن أن ترصد بسهولة كل ما يجرى فى خليج السويس وشرم الشيخ ونويبع كما تفتح بابا حيوياً على عمق سيناء الإستراتيجى ، وتلتقى حول نقطة طابا أراضى مصر والأردن فضلاً عن مواجهة طابا لجزء مهم من حدود المملكة السعودية وفى خط مباشر حتى قاعدة تبوك السعودية العسكرية (نازلى معوض ١٩٩٠ : ١٦-١٧) .

وقد أظهرت الدراسات أن الدول ذات الحدود الطويلة وذات الكثافة السكانية العالية تملك احتمالاً أكبر للدخول فى عدد أكبر من الصراعات الدولية، وكلما ازداد عدد الدول المتاخمة للدولة ازداد احتمال امتداد حروب تلك الدولة من جبهة إلى أخرى ، ويبدو ذلك واضحاً فى تأثير التجاور الجغرافى فى بعض الدول الأفريقية على تدخل هذه الدول لمساعدة حركات التحرر الوطنى فى الدول الأخرى المجاورة .

وعلى الرغم من أن التجاور الجغرافى قد يزيد من احتمالات الصراع بين الدول المتجاورة جغرافياً ، فإن الدولة التى تجاور دولة أكبر منها قد تجنى القوة والأمن نتيجة هذا التجاور ، خاصة إن كانت الدولة الكبرى تسعى لإقرار الوضع الراهن ولا تهدد أمن الدولة الصغرى ، وعلى سبيل المثال فإن كندا

متأكدة من أن الولايات المتحدة ستهب إلى نجدتها إن هددتها قوة خارجية ، كما أنه نظراً إلى أهمية موقعها الإستراتيجى ، فإن الولايات المتحدة تستجيب لاحتياجاتها الدفاعية بدرجة تفوق استجابتها لاحتياجات بعض الدول الحليفة البعيدة جغرافياً .

كذلك يؤثر التجاور الجغرافى فى إمكانات التكامل السياسى الدولى ، فالدول التى تجمع بينها حدود واحدة تفضل الدخول فى تحالفات ، وعلى أقل تقدير فإنه إن وجدت الدولة نفسها تجاور دولة أقوى منها فإنها قد تضطر إلى اتخاذ موقف الحياد إن لم يكن الانحياز إلى تلك الدولة .

وترجع الصعوبات التى واجهتها باكستان فى توثيق الوحدة بين شطريها الغربى والشرقى ، إلى أن هذين الشطرين كانت تفصلهما آلاف الأميال من الأقاليم الهندية ، وقد انتهت تلك الوحدة عام ١٩٧١ م عندما انفصل القسم الشرقى مشكلاً دولة مستقلة باسم بنجلاديش .

كما أن الدول ذات الحدود الطبيعية – كأسبانيا وفرنسا وبريطانيا– أكثر استقراراً وأقل عرضة للدخول فى منازعات حدودية من تلك الدول ذات الحدود المصطنعة كدول شرق أوربا وألمانيا والنمسا ، ومن ثم فلا غرو أن حاولت بعض الدول مد سيطرتها إلى حدودها الطبيعية على غرار محاولة فرنسا مد حدودها حتى جبال البرانس والبحر المتوسط ونهر الراين (لويد جنسن ١٩٨٩ : ٢٤٨ – ٢٤٩) .

ويبدو تأثير العامل الجغرافى فى الأزمات الدولية بالنسبة للدولة ذات الموقع المركزى ، أى الدولة التى تكون محاطة من جميع جوانبها بدول أخرى ، فمثل هذه الدولة تتقاسمها نزعتان فى آن واحد ، أولهما تدفعها للتوسع لتوسيع (مجالها الجوى) ولكى تكون لها اليد المطلقة فى العمل على الجبهة التى

تختارها ، وثانيهما الخوف الدائم من الحصار ، مثل بولونيا التى تعرضت لمآسى عديدة بسبب وقوعها بين إمبراطوريات عظيمة حاولت كل منها تحسين مواقعها على حساب بولونيا الضعيفة ولذلك كانت دائماً ضحية الصراع بين النمسا وروسيا القيصرية وألمانيا ... ومن البديهى أن يكون الحياد أمراً مرغوباً فيه بالنسبة للدولة المركزية الصغيرة ، ولكنها لا تستطيع عملياً المحافظة عليه إلا فى الحالات النادرة ، عندما تكون طبيعة أراضيها غير صالحة إطلاقاً لعبور القوات مثل سويسرا (بيير سيليرييه ١٩٨٨ : ٤١ – ٤٣) .

ولا يمكن نسيان ما فعلته الممرات المائية بتاريخ الدول التى تملكها ، فبقدر ما كانت هذه الممرات مثل قناة السويس وقناة بنما مصدراً للثروة والقوة السياسية والاقتصادية ، بقدر ما كانت مصدراً لأزماتها الدولية ، فقناة السويس التى وفر حفرها ما بين ١٠% إلى ٥٠% من المسافة التى تقطعها السفن بين المحيط الهندى وأوربا الغربية ، ووفر أيضاً ما بين ٥٠% إلى ٧٠% من استهلاك السفن للوقود بين المحيطين الهندى والأطلنطى ، كانت محوراً رئيسياً لأزمة دولية كبرى انطلقت من أجلها ، وكانت نقطة تاريخية فاصلة بين عصرين إمبراطوريين ، وأدت إلى إنهاء حقبة الاستعمار البريطانى الفرنسى ، والى إعادة ترتيب موازين القوى الدولية فى عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية .

كما تلعب المضايق البحرية دوراً إستراتيجياً مهماً مما يجعلها مطمعاً للآخرين ، ونقطة ارتكاز للعديد من الأزمات الدولية التى تدور حولها ، فلأهميتها بالنسبة للمواصلات البحرية ، ولموقعها الذى يجعلها صالحة لرسو السفن وإقلاعها غالباً ما تقام المدن والموانى الكبيرة على شواطئها ، ويذكر التاريخ أن الغزاة المتعاقبين استطاعوا عبر الزمان أن يغيروا مدينة واحدة تقع على مضيق البوسفور ثلاث مرات تحسب كل منها كمرحلة تاريخية فقد تغيرت

من بيزنطة المدينة الإغريقية التى تأسست عام ٦٥٨ ق.م ، إلى القسطنطينية عام ٣٣٥ م حين جعلها الامبراطور قسطنطين عاصمة للإمبراطورية الرومانية الشرقية (الإمبراطورية البيزنطية) ، ثم إلى اسطنبول عام ١٤٥٣ م حين فتحها السلطان محمد الفاتح ، كما أن الإمبراطورية البريطانية ما كان لها أن تلعب أدوار السيطرة الاستعمارية لو لم تكن مسيطرة على مضايق جبل طارق ومالطة وعدن وسنغافورة (بيير سيليرييه ١٩٨٨: ٣٧ – ٣٨) .

٧- دروس التاريخ :

مما لا شك فيه أن التجارب التاريخية هى المصادر الثرية للتعامل مع الأزمات الدولية الجديدة ، وإذا كان البعض يرى أن الأزمات التاريخية السابقة ليست وصفات سحرية يمكن إعادة استخدامها ، فإنه لا يمكن أن ننكر أن تأمل ودراسة الأزمات السابقة يمثل أحد المداخل الأساسية التى لا يمكن الاستغناء عنها لاستشراف المستقبل ، فالأزمة ليست كياناً مستقلاً منفصلاً قائماً بذاته وإنما هى حلقة فى سلسلة الصراع الإنسانى والتاريخ الذى لا ينقطع .

فلا يستطيع أحد أن ينظر إلى أحداث الحرب العالمية الأولى منعزلة عما سبقها من أحداث قبل ظهور ألمانيا الموحدة على يد بسمارك وسيطرة ألمانيا على الالزاس واللورين بعد الحرب الفرنسية البروسية ١٨٧٠م ، وصراع بريطانيا وفرنسا على المستعمرات الذى أبطأه ظاهرياً الوفاق الودى ١٩٠٤ ، ودخول الولايات المتحدة إلى ساحة السياسة الدولية ورغبتها فى دور يناسبها ، وبدء التقدم نحو إجهاز الإمبراطوريات على الدولة العثمانية ، وتوازن القوى غير المستقر فى أوربا ، وسباق التسلح بين القوى الأوربية الذى تنامى بفعل الحروب الصغرى فى القارة الأوربية كحرب القرم ، والاحتكاكات فى المستعمرات ، ونمو الروح القومية فى العديد من الدول .

ولا يستطيع أحد أن ينظر إلى أحداث الحرب العالمية الثانية دون أن يتعرض لتداعيات معاهدة فرساى التى أخذت طابع الانتقام ضد ألمانيا ، وسيطرة الفاشية على إيطاليا ، والنازية على ألمانيا ، والأزمة الاقتصادية العالمية ، وتقدم الولايات المتحدة خطوة أخرى نحو إرث الإمبراطوريات الكبرى ، وتزايد اشتعال نار الثورة فى العديد من المستعمرات .

كذلك لا يمكن أبداً النظر إلى حرب أكتوبر بمعزل عن الصراع بين الدول الكبرى على المنطقة العربية والتهافت على مواردها وموقعها ، ووضع اليهود فى أوربا ، والرغبة الأوربية فى إلقاء المشكلة خارج أراضيها ، وأحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية ، والحركات الاستقلالية فى العالم العربى ، والرغبة فى إبقاء ملفات تسمح بإعادة التواجد الدولى فى نفس المنطقة ، وثورة ١٩٥٢ فى مصر ، ورغبة عبد الناصر فى تدعيم القومية العربية فى ظل حلم وحدوى يناقض رؤى الاستعمار ، وسحب تمويل السد العالى ، وتأميم قناة السويس ، ومؤامرة ١٩٥٦ ، ثم إنهاك الجيش المصرى فى اليمن ، وحرب ١٩٦٧ التى تلت ذلك .

كما اتفق كل المحللين السياسيين والعسكريين لدروس التاريخ على أن هتلر لم يستفد من تجربة نابليون فى غزو الاتحاد السوفيتى ، فكلاهما نجح فى غزو أوربا بسرعة مدهشة بفضل تكنيكات عسكرية جديدة وجيش منظم حديث ، واستمر تفوقهما حتى قرر كل منهما غزو الاتحاد السوفيتى الذى يتمتع بمساحة جغرافية هائلة تحتاج إلى جيش أكثر ضخامة وتنظيماً يفوق قدرة فرنسا أو ألمانيا بكثير ... فبالاضافة إلى عامل المساحة الشاسعة الكفيل بتشتيت أى جيش غاز ، هناك "الجنرال شتاء" الذى طالما مزق جيوش الغزاة وحمى روسيا بطريقة طبيعية وغير مكلفة . فحين قرر نابليون غزو روسيا عام ١٨١٢ كان يملك أقوى وأفضل جيش فى أوربا . وفى البداية اقتحم روسيا بسهولة كبيرة

– كما فعل هتلر بعده بـ ١٢٩ عاماً – غير أن الروس استغلوا العمق الجغرافى لبلادهم فانسحبوا أمام الجيوش الفرنسية ولم يشتبكوا معها ، وحين دخل نابليون موسكو لم يجد فيها أحداً حيث انتقلت الحكومة والأهالى إلى سيبيريا الباردة ، فأحبط وقرر العودة لفرنسا . غير أن الشتاء كان قد حل أثناء عودته ، ونزلت درجة الحرارة إلى ٤٠° تحت الصفر ، فمات معظم جيشه من الجوع والبرد ، ومن أصل ٦٠٠,٠٠٠ رجل لم يخوضوا معركة حقيقية قضى شتاء روسيا على ٥٥٠,٠٠٠ منهم ، وهى خسارة لم يستطع نابليون تعويضها أبداً وكانت سبباً فى نهايته .

وفى سبتمبر ١٩٤١ كرر هتلر نفس الخطأ حين انقلب على الاتحاد السوفيتى ، وقرر غزوه واحتلال حقول النفط فيه ، وخالف رأى مستشاريه الذين أوضحوا له أنه يستطيع بأربعين فرقة عسكرية فقط ، أى ربع عدد القوات المخصصة لغزو الاتحاد السوفيتى مهاجمة القواعد البريطانية فى الشرق الأوسط ، والاستيلاء على القاهرة وقناة السويس ، وحقول النفط فى الخليج وإيران ، والانطلاق نحو المحيط الهندى لمقابلة القوات اليابانية الآتية من الشرق وإحكام القبضة على الإمبراطورية البريطانية والتحرك من هذا الوضع الإستراتيجى للهجوم على المصالح البريطانية فى أى مكان فى العالم شماله وجنوبه ، إلا أن هتلر ضرب بهذا الرأى عرض الحائط وقرر غزو الاتحاد السوفيتى بدلاً من الخطة السابقة ، غير أن ستالين – الذى أدرك عجز الاتحاد السوفيتى عن مواجهة ألمانيا – قرر استغلال عامل المساحة وانتظار فصل الشتاء ، وهكذا اعتمد سياسة الانسحاب والأرض المحروقة والتمركز فى المدن والمواقع الحيوية ، ورغم أن الألمان وصلوا إلى مشارف موسكو ، ورغم أنهم حاصروا ستالينجراد لعشرة أشهر ، إلا أن تشتتهم ومعاناتهم من الجوع والبرد حد من اندفاعهم نحو الشرق ، وفى المقابل انتقل الروس إلى خلف جبال

الأورال الشرقية وأنشأوا مصانع عسكرية ضخمة ، وحين حل فصل الشتاء القارس بدأ الروس هجوماً معاكساً مدعوماً بأسلحة حديثة وجنود من سيبيريا وشيئاً فشيئاً بدأ الروس بتكبيد النازيين خسائر هائلة وقرروا مطاردتهم حتى برلين ... وبالفعل أخرجوا الألمان من روسيا ثم أوكرانيا والبلطيق وتمكنوا من احتلال بولونيا ورومانيا والمجر والنمسا وشرق ألمانيا ، وكان تقدم الروس السريع واستيلاؤهم على شرق أوربا سبباً فى تعجيل الحلفاء حملتهم على ألمانيا من جهة الغرب (وكان تشرشل بالذات يخشى من سقوط كامل أوربا فى قبضة الروس) ... ورغم أن الحلفاء استدركوا نصيبهم من الانتصار ، إلا أن الروس كانوا أول من دخل برلين من الشرق ودمروا مبنى الرايخستاج ... وانتحر هتلر!

وعلى الجانب الآخر استفاد الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦ من تجربة أحمد عرابى بشأن قناة السويس ، ففى عام ١٨٨٢ وأثناء الغزو الإنجليزى لمصر فكر أحمد عرابى فى ردم قناة السويس حتى يمنع الأسطول الإنجليزى من الاستفادة منها أثناء غزوه ، إلا أن الفرنسى ديليسبس نجح فى إقناعه بأنه لن يسمح للأسطول الإنجليزى بعبورها ، وصدقه عرابى ، وكان ما حدث من عبور الأسطول البريطانى للقناة واحتلاله مصر ... وفى عام ١٩٥٦ أمر الرئيس عبد الناصر بإغراق عدد من السفن فى قناة السويس لوقف الملاحة بها أثناء العدوان الثلاثى حتى لا يتمكن المعتدون من الاستيلاء عليها واستخدامها ، وللضغط على دول العالم التى عانت من وقف الملاحة بهذا الطريق القصير الموصل بين الشرق والغرب ، حتى يتدخلوا لوقف العدوان على مصر ... وكانت السفينة " عكا " أول وأبرز القطع البحرية التى أغرقت خلال العدوان ، وتسببت فى تعطيل الملاحة ، وكانت قد وصلت مقطورة من الإسكندرية إلى بحيرة التمساح بعد ملئها بالأسمنت وبقيت هناك لاستخدامها فى

سد القناة فى حالة تعرضها لأى عدوان ، ولما شاهدتها بعض طائرات الاستطلاع البريطانية ، حاولت القاذفات البريطانية إغراقها فى بحيرة التمساح ، ولكن تمكنت القوات البحرية من سحب السفينة رغم إصابتها حتى مدخل القناة حيث عادت الطائرات مرة أخرى ، وفى نفس الوقت الذى مالت فيه القاطرة فى محاولة لوضع السفينة بعرض القناة أغرقتها قاذفات القنابل الإنجليزية والفرنسية، وبذلك سدت القناة تماماً ، ثم أعطيت التعليمات بإغراق بعض الوحدات البحرية فى القناة ، وقامت القوات المسلحة بنسف كوبرى الفردان الذى سقط فى القناة (عبد الحميد أبو بكر ١٩٨٧ : ٢٢٩ – ٢٣٠) ،

٨- حُسن قراءة المعلومات :

عند إدارة الأزمة الدولية لابد من توافر المعلومات الوافية والمؤكدة عن قدرات الأطراف المختلفة المتصلة بالأزمة ، والأطراف التى يمكن أن تؤدى دوراً فى الوساطة أو التدخل ، ولابد من التفرقة فى هذا المجال بين الأخبار والمعلومات ، فالقرارات لا تصدر إلا بناء على معلومات مؤكدة يجب على الأجهزة الموكلة بجمعها ألا تقصر فى توفيرها وتدقيقها وتفسيرها حتى تكون تفاصيل الموقف واضحة أمام صانع القرار ، ذلك أن تفاقم المشكلات وتصاعدها نحو الأزمات يرجع أحياناً إلى اتخاذ قرارات مبنية على معلومات خاطئة أو ناقصة أو أسئ تفسيرها .

ويجب الاهتمام بتعدد مصادر المعلومات حتى يمكن التيقن من دقتها والإلمام بأطرافها واستكمال النقص فيها ، وللتنسيق بين كل هذه الجهود ينشأ ما يعرف " بمركز إدارة الأزمات " بهدف استقبال كل المعلومات والرسائل والنتائج التى يصل إليها الوسطاء ، ثم تقييم الجهود المبذولة وتحليلها لإيجاد البدائل لمواجهة المواقف المتجددة ، ثم مساعدة صانع القرار على إصدار قراره (أمين هويدى ١٩٩٧ : ١٣٥ – ١٣٦) .

لقد أثبتت الدراسات التى تناولت تحليل الأزمات الدولية أن بعض أطراف الأزمة قد تخطئ فى تفسير مواقف الأطراف الأخرى ، ولا تصل إلى فهم المواقف الحقيقية إلا بعد مضى الوقت المناسب ، ويرجع ذلك إلى أن هذه الأطراف قد تعجز عن التحرر من أفكارها وانطباعاتها المسبقة عن الطرف المقابل ، وتصبح أسيرة لهذه الأفكار والانطباعات ، للحفاظ على النسق المعرفى والنفسى لديها مما يجعلها ترفض أو تسئ فهم المعلومات المستجدة والتى لا تتفق مع هذا النسق ، دون أن تدرك أنها أوجدت نوعاً من الإعاقة الذاتية لفهم وتفسير ما يستجد من معلومات وحقائق عن أطراف الأزمة ومتغيراتها .

ومن أمثلة ذلك أنه عندما بدأت النازية الألمانية اندفاعها لالتهام أوربا ، وعندما اضطرت طائرة عسكرية ألمانية للهبوط فى بلجيكا ، واعتقل من بين ركابها ضابط ألمانى من هيئة أركان الحرب ، وبحوزته خطة ألمانية كاملة لغزو بلجيكا وهولندا وفرنسا ، لم يكن أحد فى أوربا أو أمريكا – كما يروى تشرشل نفسه فى مذكراته – يمتلك قناعة بأن ألمانيا عازمة فعلاً على أن تمزق ما تبقى من معاهدة فرساى ، أو تتقدم لالتهام أوربا ، وكان الهاجس الذى يحكم العقل الإستراتيجى فى أوربا والولايات المتحدة أنه يمكن احتواء هتلر بهدوء ، وتركه يضم بعض الأرصفة الأوربية ، ثم دفعه ليوقع اتفاقيات عدم اعتداء مع جيرانه ، ورغم توقيعها فعلياً بدأ بعد أسابيع بغزو الدنمارك ثم بلجيكا وهولندا ولكسمبورج ثم سحق فرنسا .

المدهش أن الأمر تكرر بعد ذلك على الجبهة السوفيتية ، فعلى الرغم من تحذير موسكو من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا ، إلا أن ستالين لم يأمر بتعبئة القوات السوفيتية ليفاجأ بعد أسابيع باقتحام القوات الألمانية للأراضى السوفيتية لتصل لعمق يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٦٠٠ كم بعد ثلاثة أسابيع فقط (أحمد عز الدين ٢٠٠١ : ١٠٥ – ١٠٦) .

وقد يؤدى سوء قراءة المعلومات إلى " خطأ فى الإدراك " ويقصد به عجز القائد السياسى عن فهم الحقائق الموضوعية للموقف نتيجة تأثير الخلفية المعرفية لديه ، ويؤدى هذا الخطأ إلى فرط فى الثقة بالنفس ، وإدخال المعلومات الجديدة إلى المعلومات والمعتقدات الموجودة مسبقاً ، والبعد عن الواقع ، والمبالغة فى تقدير النوايا العدوانية للخصم أو الاستخفاف بقدراته ونواياه ، وخطأ الحسابات بالنسبة لتقدير قدرات الخصم مقارنة بقدرات الطرف الآخر ، والخطأ فى الحكم على العلاقة النسبية بين الموارد التى يوجهها الخصم لهدف معين وحقيقة هذا الهدف ، والمبالغة فى رؤية الطرف الآخر على أنه يتسم بدرجة كبيرة من التجانس والمركزية ، وفهم تحركات الخصم على أنها تعبر عن توجهات ثابتة فى سياسته الخارجية (عزت عبد الواحد ١٩٩٤ : ٤٣) .

ففى أثناء إعداد بريطانيا وفرنسا عدوانهما على مصر عام ١٩٥٦ أساءا فهم المتغيرات الدولية الجديدة التى استجدت بعد الحرب العالمية الثانية ، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى أولى مسيطرة تريد ترتيب الأوضاع الدولية وفقاً لرؤيتها ، وأساء البلدان التقدير حين تصور قادتهما أنه بمجرد قيامهما بالعدوان على مصر ، فإن الولايات المتحدة ستكون فى موقف لا تملك فيه سوى اتباع ما قاما به ، وستتبنى موقفهما من منطلق التحالف القائم بينهم ، وعلى أسوأ تقدير سوف تقف موقف المحايد حفاظاً على التحالف القائم فى حلف شمال الاطلنطى ، ولرغبتها فى التخلص من الرئيس عبد الناصر فى إطار سياسة الاحتواء التى كانت تتبعها فى ذلك الوقت ، كما أنهما باستعادة السيطرة على قناة السويس سيكونان قدما سابقة مفيدة للولايات المتحدة فيما يتعلق بقناة بنما ، وجاءت ردود الأفعـــال الأمريكية على عكس كل التوقعات التى بنيت على تقديـــرات خاطئة ولا تتمشى مع الواقع الجديد ، فالولايات المتحدة لم تعارض العدوان الثلاثى فقط، وإنما أصدرت أوامر لأساطيلها العسكرية بالتوجه إلى منطقة النزاع ، ولتقلب الأوضاع رأساً على عقب (حسن وجيه ١٩٩٤ : ٤٣ – ٤٤) .

وقد اعترف وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر بعد حرب ١٩٧٣ أنه اخطأ فى حساباته ولم يوفق فى قراءة الخطوات التى كان الرئيس السادات قد اتخذها فى الفترة السابقة لحرب ١٩٧٣ ، بما فيها إبعاد الخبراء السوفيت ، وأنه لم يتوقع أن يكون جاداً فى كلامه عن نيته للحرب ، وأنه سيوجه لإسرائيل ضربة عسكرية موجعة تغير الموقف تماماً ، وتفرض التغيير على الدبلوماسية الأمريكية ، وتجعل الرئيس الإسرائيلى عيزرا وايزمان يعترف " بأن المصريين قد تركوا لإسرائيل عيناً زرقاء " ، أى تركوا أثر الضربة الموجعة على وجه إسرائيل ، وقد ذكر كيسنجر أن الرئيس السادات كان يخرج علينا كل يوم باقتراح للحل ، وكلما تأملنا اقتراحه يخرج علينا باقتراح جديد مما بلبل أفكارنا ، كما أن تقديرات أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية اتفقت على أن السادات لن يجرؤ على القيام بأى إجراء عسكرى (أشرف غربال ٢٠٠٤ : ٦٩، ١٠٩) .

ومما يؤكد سيادة حالة من سوء تقدير التقديرات والمعلومات الواردة من مصر قبل حرب ١٩٧٣ أن الصحفى الأمريكى المعروف ارنودى يورجريف مراسل النيوزويك قد أجرى حواراً مع الرئيس السادات قبيل حرب أكتوبر ، وكان آخر صحفى غربى يقابله قبيل الحرب مباشرة ، ووجه له سؤالاً عما ينوى أن يفعله ، فرد الرئيس دون تردد : سوف أحارب ، وراح ارنو يكرر أمام الرئيس التقارير التى تتحدث عن أن الجيش المصرى لا يمكن أن يواجه القوة الرادعة لإسرائيل ، وأن البلاد العربية مجتمعة ليست لديها إمكانات محاربة إسرائيل ، وكان الرئيس السادات مستمراً فى الرد بنفس النغمة فى ردوده على الأسئلة بالقول أنه سيحارب ، ونشر الحديث ، وأضاف أرنو من جانبه وجهة نظره التى قال فيها أن هذا الكلام لا يخرج عما اتفقت عليه مراكز صناعة القرار فى الولايات المتحدة من أنه يجب عدم أخذ كلام الرئيس السادات بجدية ،

وأن مصر جثة هامدة ، وليس فى إمكانها زحزحة إسرائيل عن موقفها بعمل عسكرى (أشرف غربال ٢٠٠٤ : ٨٣ – ٨٤) .

٩- جماعات الضغط:

تتسم المجتمعات الديمقراطية المفتوحة بوجود ما يسمى "بجماعات الضغط " ، وتعد من الجماعات غير الحكومية المؤثرة ، وهى تستهدف تحقيق مصالح الفئة الخاصة التى تمثلها ، وقد انتشرت جماعات الضغط فى الولايات المتحدة خاصة فى النصف الثانى من القرن العشرين وامتد وجودها إلى العديد من المجتمعات الأوربية ، وإن كنا دائماً ما نلمح فى الأزمات الدولية السابقة على ذلك وجود جماعات الضغط ، وتأثيرها الواضح على خلفية العديد من هذه الأزمات .

وغالباً ما يتركز تأثير هذه الجماعات فى الضغط على السلطة التنفيذية ، وقد تستطيع بأساليب عديدة دفع الحكومة نحو اتجاه معين فى إدارة القضايا الدولية ، وأيضاً الضغط على السلطة التشريعية من خلال النواب الذين يعبرون عن هذه المصالح ومن خلال المساومات الصريحة أو الضمنية للتوصل إلى القرارات والتشريعات التى تضمن هذه المصالح ، ويمتد التأثير إلى الاستخدام الواسع لوسائل الإعلام للتأثير فى الرأى العام من خلال ما ينشر من أخبار وافتتاحيات ومحاولة الإقناع بأنه ليس هناك من تعارض بين مصالح هذه الجماعات ومصالح المجتمع ككل ، كما يمتد تأثيرها إلى مراكز البحوث التى تلعب دوراً محدداً فى تزويد القائمين على الإعلام وعلى صناعة السياسة الدولية بالمعلومات والأرقام التى تسهم فى تشكيل هذه السياسة .

ومن أمثلة جماعات الضغط تلك الجماعات الخاصة بشركات البترول الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وهى جماعات حساسة للغاية للأزمات الدولية

التى تحدث بالمنطقة وتسعى للتأثير على السياسة الأمريكية بما يحقق مصالحها، وجماعات الضغط الممثلة لشركات الأسلحة ، وجماعات رجال الأعمال الذين يخشون المنافسين الخارجيين ، والمنظمات الصهيونية الأمريكية التى تستهدف دعم إسرائيل فى أزماتها بالشرق الأوسط .

ويثور الجدال فى العديد من الكتابات السياسية حول مدى تأثير جماعات الضغط ، وأنه يقتصر على القضايا الدائمة نسبياً وبالتالى يضعف أثناء الأزمات، وأن هذه الجماعات لا تستطيع أن تضغط على الحكومات بفاعلية لأن الحكومات تملك من السلطة والمعلومات ما يجعل التأثير عكسياً ، وبالتالى فإن تأثير جماعات الضغط يكون أكبر على الرأى العام ، كما أن المصالح المتنافرة تتجه نحو التقارب أثناء الأزمات الدولية على حين تكون الخلافات أكثر حدة فى الظروف العادية ، إلا أننا نستطيع أن نؤكد أن تأثير جماعات الضغط فى الأزمات الدولية يتفاوت تبعاً لقوة تأثير وتنظيم جماعات الضغط ، ومدى تغلغلها فى مراكز صناعة القرار السياسى فى السلطتين التنفيذية والتشريعية وفى وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث ، كما يتوقف التأثير على مدى حيوية وعمق المصالح التى تمثلها ، وطبيعة الأزمة الدولية ، ومدى تماسك مركز صنع القرار فى مواجهة ضغوطها .

وتعد جماعات الضغط الموالية لإسرائيل فى الولايات المتحدة من أشهر جماعات الضغط ، فقد لعب اليهود دوراً كبيراً فى استغلال الحرب الباردة لمصلحتهم ، وركزوا على الغرب – أوربا فى البداية – ثم الولايات المتحدة بعد ذلك خاصة بعد أزمة ١٩٥٦ ، وإدراكهم مغزى إرغام ايزنهاور إسرائيل وفرنسا وإنجلترا على الانسحاب من الأراضى المصرية ، وقد تبين لإسرائيل أنه من الأفضل لها أن تركز كل اهتمامها على الولايات المتحدة ، والوصول

إلى التحكم فى مراكز صنع القرار ، ونتيجة الحملة المنظمة أصبحت إسرائيل داخلة ضمن المصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة وكأنها امتداد لها ، وإن لم يكن امتداداً جغرافياً ، ونجحت الخطة فى إقناع واشنطن بأن إسرائيل هى التى تحمى مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة (أشرف غربال ٢٠٠٤ : ١٦٨) .

ويتكون اللوبى الإسرائيلى فى الولايات المتحدة من تحالف أشخاص ومنظمات تعمل بشكل علنى على دفع السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه تأييد إسرائيل . واللوبى الإسرائيلى ليس مرادفاً لليهود الأمريكيين ، لأن الكثير منهم لا يؤيدون هذا اللوبى ومواقفه ، كما أن بعض المجموعات التى تنشط لصالح إسرائيل ، كالنصارى الإنجيليين على سبيل المثال ليست يهودية ، إنه مجموعة من المنظمات الناشطة فى سياسات تعود بالمصلحة على المجموعة ، وهو نشاط شرعى فى النظام السياسى الأمريكى (J. Mearsheimer & S. Walt, Unrestricted Access 2006) .

وتعد المنظمة المسجلة باسم " اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة" American Israel Public Affairs Committee واختصارها "ايباك" AIPAC هى أقوى جماعات الضغط الموالية لإسرائيل نفوذاً فى الولايات المتحدة ، وهى منظمة أمريكية يهودية تأسست عام ١٩٥٤ بغرض التأثير فى السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، بحيث تتفق هذه السياسة مع المصالح الإسرائيلية والصهيونية ، وهذه المنظمة مسجلة كجماعة ضغط (لوبى) رسمية للقيام بمهمة الدعاية لدعم إسرائيل باسم الطائفة اليهودية الأمريكية ، وهى فى تقدير البعض من أقوى جماعات الضغط فى الولايات المتحدة ومن أكثرها تأثيراً على الإطلاق .

وتعود جذور هذه المنظمة إلى عام ١٩٥١ حينما قرر " أشعياء كفن " عضـــو المجلس الصهيونى الأمريكى بعد التشاور مع الزعماء الإســـرائيليين

(أبا إيبان وموشيه شاريت وتيدى كولك) تكوين لوبى صهيونى هدفه المباشر (آنذاك) زيادة المساعدة الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل ، وفى عام ١٩٥٤ تكونت اللجنة الصهيونية الأمريكية للشئون العامة ، ثم تغير اسمها عام ١٩٥٩ إلى " اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة " لكى تعمل من أجل سياسات أمريكية أكثر تأثيراً فى الشرق الأدنى لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربى الإسرائيلى ، وقد سجلت هذه اللجنة فى الكونجرس الأمريكى وفقاً لقانون جماعات الضغط (اللوبى) المحلية ، وهى القوانين التى تسمح للجماعات المختلفة التى يكون لها وجهات نظر أو مصالح معينة أن تعرض وجهة نظرها على أعضاء الكونجرس ولجانه (عبد الوهاب المسيرى ٢٠٠١ : ٢٤٧) .

وتحاول هذه المنظمة وغيرها أن تمارس ضغوطاً مباشرة على أصحاب القرار ، ويشار إليها باعتبارها " اللوبى الرسمى " ، وهناك منظمات لا تشارك فى الضغط المباشر كمنظمتى " بناى بريث و " حاداشاه" بل تقوم بنشر المعلومات وتحث أعضاءها على المشاركة فى العملية السياسية ، بالإضافة إلى ذلك هناك عناصر كبرى للتأثير السياسى اليهودى غير مندمجة فى تنظيمات محددة كالسلوك الانتخابى والرأى العام اليهودى ، ولعل هذه الوسائل غير المباشرة للتأثير هى التى تمثل " اللوبى غير الرسمى " (تشارلز كجلى ٢٠٠٤ : ١٠٩) ، وتسعى جماعات الضغط هذه إلى أن تبقى بعيداً عن الحزبية لكى تحتفظ بأصدقاء لها فى كلا الحزبين .

ويمارس اللوبى الإسرائيلى فى الولايات المتحدة ثلاث استراتيجيات لتعزيز الدعم الأمريكى لإسرائيل فى أزماتها فى الشرق الأوسط : أولها أنه يمارس نفوذا عظيماً فى واشنطن بالضغط على كل من الكونجرس والفرع التنفيذى لدعم إسرائيل دائماً ، ومهما تكن الآراء الخاصة لأحد صناع القانون أو

صناع السياسة ، يحاول اللوبى أن يجعل دعم إسرائيل هو الخيار السياسى "الذكى" .

وثانيها أن اللوبى يكافح من أجل أن يصور الخطاب العام إسرائيل على نحو إيجابى ، بترديد الأساطير عن إسرائيل وتأسيسها ، وتعميم الوجهة الإسرائيلية فى النقاشات السياسية التى تجرى كل يوم ، والهدف هو منع التعليقات الانتقادية بشأن إسرائيل من الحصول على إصغاء معقول على الساحة السياسية ، فالسيطرة على النقاش والتحكم فيه أمر ضرورى لضمان الدعم الأمريكى ، لأن المناقشة النزيهة للعلاقات " الأمريكية الإسرائيلية " قد تؤدى بالأمريكيين إلى تفضيل سياسة مختلفة .

وثالثها التأثير فى الإعلام وبيوت الخبرة والأوساط الأكاديمية لأهمية هذه المؤسسات البالغة فى صياغة الرأى العام ، وينعكس هذا التميز الموالى لإسرائيل فى افتتاحيات الصحف الرئيسية ، وندرة انتقاد هذه الصحف لسياسات إسرائيل ، ولكى يحبط اللوبى الأخبار غير المفضلة عن إسرائيل ينظم حملات كتابة الرسائل والمظاهرات وعمليات المقاطعة لوسائل الإعلام التى يعتبر مضمونها مناوئاً لإسرائيل ، وقد قال أحد المسئولين فى شبكة C.N.N أنه يتلقى فى بعض الأحيان ستة آلاف رسالة إلكترونية ورسالة نصية قصيرة فى يوم واحد تشكو من أن خبراً ما كان معادياً لإسرائيل ، كما يبدو واضحاً تأثير اللوبى الإسرائيلى فى مؤسسات ومعاهد الدراسات والبحوث والتخطيط الإستراتيجى والفكرى فى الولايات المتحدة ، ولا يخفى أن هذه المراكز تلعب دوراً مهماً فى صياغة مسارات الجدل العام ، وصياغة السياسة الحقيقية (J. Mearsheimer & S. Walt, The Israel Lobby and U.S Foriegn Policy 2006)

واللوبى الإسرائيلى ليس وحده على الساحة ، فهناك جماعة ضغط تنافسه وهى " اللوبى العربى " حيث يعد " الاتحاد القومى للأمريكيين العرب "

جماعة ضغط مسجلة ، وتشكل قلب اللوبى الرسمى ، كما يوجد هناك لوبى غير رسمى يمارس تأثيراً غير مباشر ، وكما أن اللوبى الإسرائيلى يضم عناصر من غير اليهود ، فإن اللوبى العربى يحتوى على عناصر من غير العرب ، وتم تأسيسه عام ١٩٧٢ على يد " ريتشارد شدياق " ، وكان يؤمن بأن نفوذ الدول العربية وثرواتها القائمة على ما لديها من احتياطات النفط يمكن أن يتيح للوبى العربى فرصة للإفادة من العملية السياسية بنفس الأسلوب الذى يفكر به اليهود ، وقد تحول اللوبى العربى إلى مدافع رسمى نشط وبارز عن القضية العربية فى أعقاب حظر إمدادات النفط فى أزمة ١٩٧٣ .

ويقيم الاتحاد القومى للأمريكيين العرب أسسه على المصلحة القومية الأمريكية ، مثله فى ذلك كمثل الإيباك ، ويرى أن السياسة الموالية لإسرائيل تضر بهذه المصلحة ، وينتقد المعونات الأمريكية لإسرائيل باعتبارها بمثابة تبديد لأموال دافعى الضرائب ، ويؤكد على مميزات إقامة علاقات وثيقة بالدول العربية (تشارلز كجلى ٢٠٠٤ : ١٠٩-١١٥) .

وبينما تشير العديد من الكتابات إلى ضعف اللوبى العربى فى التأثير على السياسة الأمريكية مقارنة باللوبى الإسرائيلى فى الأزمـــات الدولية ... تتباين أيضاً الآراء بشأن مدى فاعلية اللوبى الإسرائيلى حيث يشير البعض مثل " شلومو بن عامى "وزير خارجية إسرائيل الأسبق فى مقال بعنوان " الحقيقة المعقدة " إلى أن هناك مبالغة فى التحدث عن تأثير اللوبى الإسرائيلى فى سياسة الولايات المتحدة ، ويشير إلى أنه لوبى فعال ، ولكن هناك فرق بين تقديم الالتماس لدى الإدارة الأمريكية تأييداً لسياسة معينة وبين صناعة هذه السياسة ، ويدلل على أن اللوبى الإسرائيلى لا يملك تأثيراً مطلقاً فى السياسة الأمريكية بأن يدعى أن الرئيس الأمريكى نيكسون لم يكن صديقاً لليهود ، ولكنه وقف مع إسرائيل فى حرب ١٩٧٣ ليس من أجل حمايتها من الاجتياح السوفيتى بل خدمة

للمصالح القومية الأمريكية ، وأن إسرائيل لم تكن أكثر من قطعة شطرنج فى لعبة نيكسون الكبرى فى الحرب الباردة ، وأن اللوبى الإسرائيلى لم يستطع منع رونالد ريجان من الاعتراف رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولم يستطع منع الرئيس الأمريكى جورج بوش من جر – على حسب تعبيره – إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلى إلى مؤتمر السلام بمدريد على خلاف إرادته ، ولم يستطع ثنى بيل كلينتون عن عرض سيادة غير مشروطة للفلسطينيين على جبل الهيكل أقدس المشاهد الإسرائيلية (S. Ben-Ami 2006) .

وعلى الجانب الآخر يؤكد الكثيرون على التأثير غير المحدود الذى يملكه اللوبى الإسرائيلى فى صناعة القرار الأمريكى بشأن الأزمات الدولية المتصلة بإسرائيل ، ففى كتاب " القلم الجرئ " الذى كتبه مفكرون غربيون ويهود منتقدون للصهيونية يشيرون إلى أنه إذا كان أيزنهاور قد أوقف مع الروس العدوان الثلاثى على مصر ، إلا أن الهيئات اليهودية قد اتصلت بالرئيس اللاحق جون كنيدى عام ١٩٥٨ ، وقال مندوبها بصراحة له " إن قلت ما نريد قوله ، تعتمد علينا ، وإن لم تفعل فلن نكون المجموعة الوحيدة التى ستدير ظهرها لك " ، وقد اتبع كنيدى هذه النصيحة عام ١٩٦٠ حين تم اختياره مرشحاً للحزب الديمقراطى ، وبعد تعهداته أمام الشخصيات اليهودية المهمة فى نيويورك حصل على خمسمائة ألف دولار لحملته الانتخابية ، وعلى كلوتز كمستشار ، و٨٠% من الصوت اليهودى ، وقد صرح كنيدى لبن جوريون فى لقائهما الأول فى فندق استوريا والدورف فى ربيع ١٩٦١ : " أصبحت رئيساً بسبب أصوات اليهود الأمريكان . أبلغنى بما استطيع أن افعله للشعب اليهودى"، وبعد كنيدى سار جونسون على نفس الدرب وأيد إسرائيل بقوة خلال حرب ١٩٦٧ ، وفى حرب ١٩٧٣ قدمت الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس نيكسون تحت ضغط اللوبى الإسرائيلى سلاحاً إلى إسرائيل تجاوز بليونى دولار ، أما

جيمى كارتر فقد ذهب إلى المعبد اليهودى فى نيوجيرسى وقال " اعبد ذات الرب مثلكم ، ونحن نؤمن بذات الكتاب المقدس ، إن بقاء إسرائيل ليس قضية سياسية وإنما قضية أخلاقية " ، وفى ١٤ ديسمبر ١٩٨١ وعندما ضم مناحم بيجين الجولان ، احتج ريجان على هذه المخالفة لقرارات الأمم المتحدة فأجابه بيجين بتحد غير مسبوق :" هل نحن جمهورية موز ؟! أو مجرد دولة تمثلكم ؟!" (إسرائيل شاحاق وآخرون ٢٠٠٣ : ٢٨٦ -٢٨٩) .

ولعل هذا التأثير هو ما دفع د.أشرف غربال السفير المصرى الأسبق بالولايات المتحدة إلى أن يؤكد على الرئيس السادات أهمية محاولة التأثير فى اللوبى الإسرائيلى ضمن أربع نقاط مقترحة لزيادة التأثير فى الولايات المتحدة وهى :

- زيارة الرئيس للولايات المتحدة بشكل منتظم ، مرة على الأقل كل عام ، وألا تقتصر الزيارة على واشنطن ونيويورك فقط بل تشمل أيضاً الولايات المهمة الأخرى .
- أن يقابل الرئيس أعضاء الكونجرس ومجلس الشيوخ والنواب ، حتى لو جاء أحدهم فرادى إلى مصر ، لتوضيح سياسة مصر ولإشباع ما يشعر به كل منهم من قوة وتأثير فى السياسة الأمريكية .
- الاهتمام بالإعلام الأمريكى لأنه يشكل الرأى العام ويؤثر فيه ، وإذا اكتسبت مصر الرأى العام تستطيع أن تحصل على ما تريد من الولايات المتحدة .
- مقابلة القيادات اليهودية الأمريكية ، فما يسمعونه من الرئيس سيبلغ لإسرائيل ، وما يقولونه للرئيس إنما يعبر عن رأى إسرائيل ، أى أنهم عبارة عن عنصر تمهيد للتفاوض لاحقاً مع إسرائيل ، وإذا أقنعهم بوجهة

نظره فقد يكونون الخطوة الأولى نحو إقناع إسرائيل ، بل إن الرئيس السادات بذلك يكون قد ساعد رئيس الولايات المتحدة على اتخاذ بعض القرارات المهمة التى يحتاج أن تصدر من الكونجرس بالنسبة لمصر (اشرف غربال ٢٠٠٤ : ١١٢ – ١١٣) .

١٠- الأمن القومى :

على الرغم من أهمية مفهوم الأمن القومى National Security ، وشيوع استخدامه حالياً ، إلا أنه مفهوم حديث نسبياً ، ويرجع استخدامه بشكل رسمى إلى عام ١٩٤٧ حين أنشئ مجلس الأمن القومى الأمريكى لبحث ودراسة كل الأمور والأحداث التى يمكن أن تمس الأمة الأمريكية وتهدد أمنها ... ولحداثة المفهوم وتعدد تخصصات الكتاب الذين تناولوه ، تعددت الآراء بشأنه فبعض المتخصصين فى العلاقات الدولية اعتبروه مرادفاً للسياسة الخارجية ، وتبنى بعض المتخصصين فى العلوم الاجتماعية النظرة الشاملة للأمن وهى التنمية فاعتبروه مرادفاً لها ، ونظر بعض المتخصصين فى الاقتصاد إليه من زاوية توفير الرفاهية الاقتصادية ، واعتبره البعض مرادفاً لأمن الدولة أو أمن النظام الحاكم خاصة فى الدول التى تعانى من عدم الاستقرار السياسى ، ونظر إليه الكثيرون باعتباره مفهوماً عسكرياً بمعنى الدفاع عن الدولة ضد ما يتهددها من الخارج .

وبدون الخوض فى تعريفات عديدة للأمن القومى بتعدد المداخل السابق الإشارة إليها ، فقد قدم أمين هويدى تعريفاً واقعياً شاملاً للأمن القومى وهو أنه "عبارة عن الإجراءات التى تتخذها الدولة فى حدود طاقاتها ، للحفاظ على كيانها ومصالحها فى الحاضر والمستقبل ، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية " (أمين هويدى ١٩٩١ : ٢٨) ، وبذلك يشير التعريف إلى القوة التى يجب السعى

إليها للحفاظ على الدولة وكيانها ، كما ربط التعريف بين الحديث عن الأمن القومى للدولة والأمن القومى للدول الأخرى فى إطار من المصالح المشتركة دون تعارض ، كما يتميز بالنظرة المستقبلية للأمن القومى .

وعادة ما يرتبط مفهوم الأمن القومى بكيان سياسى محدد ، وبوجود مركز للقرار السياسى يستطيع أن يتخذ من الإجراءات والقرارات والوسائل ما يكفل له تحقيق هذا المفهوم عملياً فى الحفاظ على كيان الدولة .

وينبغى الإشارة إلى أن مفهوم الأمن القومى يختلف عن مفهوم الأمن الإقليمى وإن كان من الممكن أن ينطبقا فى بعض الحالات حينما تنطبق حدود الإقليم على المنطقة التى تستوطنها أمة ما مثل الأمن القومى العربى ، بينما يختلفان فى أن أمن الإقليم يشتمل على الأمن القومى لأكثر من دولة تلاقت مصالحها ، وإن اختلفت فى أساليب تحقيقها .

كما يجب الإشارة إلى خلط الكثيرين بين الأمن القومى لأى دولة والأمن الوطنى ، على أساس أن الأمن الوطنى يتعامل مع دولة بعينها أما الأمن القومى فيتعامل مع مجموعة من الدول ، ويرى بعض الكتاب السياسيين أن هذا الرأى غير دقيق لأن اطلاق لفظ " قومى " لا يتعلق بعدد الدول التى تشترك فيه ، ولكن ترجع صفة القومية إلى تعدد أبعاد الأمن القومى ، وإذا كانت الاستراتيجية هى مجال الأمن العسكرى ، فإن الاستراتيجية العظمى Grand Strategy هى مجال الأمن القومى (أمين هويدى ١٩٩١ : ٢٨ – ٢٩) .

وإذا كانت قضايا الأمن القومى تتطلب حشد أقصى الجهود فى الاتجاه الأكثر خطورة ، وأن هذه الجهود قد تتضمن العمل العسكرى ، إلا أن التركيز على الجانب العسكرى فى الحديث عن الأمن القومى يؤدى إلى إغفال عناصر مهمة تؤدى على المدى الطويل إلى تهديدات عنيفة لهذا الأمن ، فقد كان اهتمام الاتحاد السوفيتى بالجانب العسكرى للأمن واضحاً ومتقدماً أيضاً ، إلا أن

انخفاض معدلات نمو الاقتصاد السوفيتى أدى إلى نتائج كثيرة أثرت على قدرته فى المحافظة على مكانته العسكرية وعدم قدرته على مواجهة تكاليف التطور التقنى ، كما أن الاضطرابات العرقية والقومية التى أمكن كبتها لفترات طويلة أدت إلى تفكك التجانس والتماسك الاجتماعى للدولة ، وأدى الافتقار إلى الحرية وممارسة الحقوق السياسية إلى حرمان المجتمع من قدرات الأفراد الابداعية ، وأدت الاضطرابات إلى تراكم عوامل العنف المكبوت الذى يحدث نوعاً من الانفجار فى لحظة تكون الدولة فيها شديدة التعرض للتدخل الخارجى ، وهو نفس ما حدث فى يوغوسلافيا التى مزقتها الخلافات العرقية والقومية ، وهو ما حدث أيضاً فى أوربا الشرقية (طلعت أحمد مسلم ١٩٩٢ : ١٤ – ١٥).

وإذا كان الصراع الدولى يمثل الوسط الذى يفرض نفسه على سياسات الأمن القومى للدولة ، فإن اعتبارات الأمن القومى للدولة – من جانب آخر – قد تملى عليها الحركة الخارجية بالشكل الذى يؤدى إلى وقوع أزمات دولية ، فقد اعتمدت المملكة المتحدة التى تتكون من عدة جزر على تكوين قوة بحرية ضاربة لتكوين إمبراطورية شاسعة ، كما كانت للصفة الانعزالية لهذه الجزر عن القارة الأوربية تأثير كبير فى خطط أمنها القومى حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، حيث استهدفت حفظ التوازن فى القارة الأوربية ومنع أى قوة من السيطرة عليها مثلما حدث حين تحالفت مع القوى الأوربية لمواجهة محاولة نابليون توحيد أوربا تحت قيادة فرنسا ... كذلك كان موقع روسيا القيصرية وافتقارها إلى البحار الدافئة وبعدها عن قلب العالم سبباً فى ميلها إلى اختراق الإمبراطورية العثمانية ، مما دفع القوى الأوربية إلى التصدى لهذه المحاولات فيما عرف بالمسألة الشرقية وما نجم عنها من أزمات وحروب انتهت بتوقيع اتفاقية باريس عام ١٨٥٦ التى منعت روسيا من التسرب إلى المنطقة ، ثم عادت الاعتبارات الجغرافية إلى دفع الاتحاد السوفيتى لضم دول البلطيق الثلاث

وجزء من الأراضى الفنلندية والإصرار على ربط عدد من الدول التى تقع على حدوده الغربية ، ثم غزو أفغانستان .

وتختلف الدول حول طبيعة سياسة الأمن القومى الواجبة الاقتفاء باختلاف وضعها فى هيكل القوة العالمية والقوى الدولية الأخرى التى تشتبك معها فى صراع ، فإذا كانت الدول الصغيرة والضعيفة تبذل قصارى جهدها لضمان استقلالها وسلامتها فى مواجهة التهديد والأخطار الخارجية باتباعها سياسة أمنية سلبية تهدف إلى تحاشى التدمير ، فإن الدول الكبرى ترى أن أمنها القومى لا يمكن حمايته إلا من خلال مواقع دفاعية متقدمة وقد يمتد هذا الخط الدفاعى المتقدم ليغطى قارات بكاملها ، وتقتضى هذه السياسة الأمنية الإيجابية ممارسة أساليب متعددة من النفوذ والسيطرة على الدول الأخرى (أحمد فؤاد رسلان ١٩٨٠ : ٤٨١ – ٤٨٤) .

ونظراً لتأثر مبادئ وسياسات الأمن القومى للدول بمعطيات الصراع الدولى ، فإن هذه المبادئ والسياسات لا تتسم بالثبات ، وإنما هى عرضة للتغير والتبدل وفقاً لتغير مكان الدولة فى هيكل القوى العالمية ، فهولندا – على سبيل المثال والتى كانت لعدة قرون دولة عظمى خاضت الصراعات الدولية من أجل المكانة ، لا تستطيع الآن أن تقوم بهذا الدور الذى يتطلب مواجهة دول لا قبل لها بها ، وعلى العكس فإن الولايات المتحدة والتى اتبعت سياسة العزلة عن المشاكل الدولية منذ استقلت عن بريطانيا ، وقننت هذا الاتجاه بما عرف "بمبدأ مونرو" عام ١٨٢٣ ، تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى اتباع سياسة خارجية تهدف للتوسع والسيطرة على حلبة الصراع الدولى (أحمد فؤاد رسلان ١٩٨٠ : ٤٨٤ – ٤٨٥) .

وللأمن القومى عدة أبعاد تمثل مصدر قوته أو ضعفه فى الأزمات الدولية ، وتختلف قوة كل بعد منها باختلاف خصائص الدولة ، وقد تتميز دولة

معينة بقوة أحد أبعاد أمنها القومى طبقاً لمكوناته ، وتعدد نقاط القوة فيه ، ووفقاً لترابط مكونات هذا البعد مع غيره من الأبعاد ، ذلك أن أى تهديد لتماسكها يجعل الأمن القومى كله مهدداً .

ويمثل البعد الجيوبولتيكى بعداً أساسياً فى تحديد المدخل لفهم الأمن القومى لبلد ما ، فالالتقاء بين الزمان والمكان ، أى بين عنصر التاريخ وما صنعه فى تكوين بلد معين ، والجغرافيا التى حددت موقع هذا البلد على الخريطة هو الذى يحدد ظروف الأمن القومى لبلد ما ، من هنا لعبت منازعات الدول المتجاورة دوراً رئيسياً فى أزمات الأمن القومى ، حيث تكاد تكون أكثر من ٩٠% من المنازعات الدولية بين دول متجاورة (مصطفى الفقى ١٩٩٦ : ٩٢) ، وبذلك يوضح هذا البعد كيفية استغلال الحقائق الجغرافية من منظور سياسى من خلال التعرف على المزايا والعيوب الجغرافية مما يوفر وضع بدائل لصانع القرار ، وأيضاً من خلال توقع نقاط الصدام مع الدول الأخرى مكانياً وزمنياً حتى يمكن الإعداد لها .

ويحدد البعد السياسى للأمن القومى كيفية تنظيم الدولة لإمكاناتها ومواردها ، ويتصل فى ذلك بجانبين أولهما السياسة الداخلية التى تستهدف مواجهة مشكلات المجتمع ، وإدارة موارده وتنظيم قواه الداخلية فى إطار من الشرعية الدستورية ، والتغلب على الصراعات الداخلية ، وتوجيه القوى المختلفة للعمل من أجل صالح الدولة ، وثانيهما السياسة الخارجية التى تستهدف إدارة مصادر قوة الدولة للتأثير على المجتمع الدولى من أجل تحقيق المصالح الوطنية ، بما يتطلبه ذلك من الحفاظ على السيادة الوطنية وتأمين احتياجات الدولة فى إطار من المصالح المشتركة دون خضوع للقوى الخارجية المهددة للأمن القومى ... وبذلك فإن الأمن القومى يرتبط بالسياسة الداخلية من حيث الأهداف ، والسياسة الخارجية من حيث الحركة التى تحقق هذه الأهداف .

ويهدف البعد الاجتماعى للأمن القومى إلى إيجاد حالة من الاستقرار للمجتمع مع توازن العوامل السكانية والاجتماعية المختلفة ، ويدور هذا البعد حول الإنسان وخصائصه النوعية (كماً وكيفاً) ، وخصائصه العددية أى نسبة تعداد السكان إلى الأرض ، ومناطق التركيز السكانية ، ومعدلات النمو ، والتركيب العمرى ، ودرجة التحضر ، والهجرة الداخلية ، والميراث الحضارى للمجتمع ، وعاداته وتقاليده ، والإطار الدينى والثقافى له ، ودرجة التماسك الوطنى ، ونسبة الطوائف والتركيبات المختلفة المكونة للشعب .

ولعل فى النموذج اللبنانى من ١٩٤٣ حين صدر الميثاق الوطنى فى لبنان إلى عام ١٩٧٥ حين نشبت الحرب الأهلية أوضح مثال لذلك ، فالتركيبة الاجتماعية فى لبنان والتكوين الطائفى لم يكونا بطبيعتهما مستقرين فقد كان المسلمون يشعرون بأنهم لم ينالوا ما يجب أن ينالوه بحكم التعداد ، وكان الشيعة يشعرون بأن عددهم السكانى لا يعبر عنه وزنهم السياسى والاقتصادى فى الدولة ، وكان الموارنة يشعرون بأنهم نالوا حقاً مكتسباً يجب أن يحافظوا عليه ، وكانت النتيجة حرباً أهلية استمرت أكثر من خمسة عشر عاماً (مصطفى الفقى ١٩٩٦ : ٩٢) .

كما يمثل البعد الاقتصادى ركيزة أساسية فى الأمن القومى ، فمعظم الأزمات الدولية اليوم ذات مدخل اقتصادى يتمثل فى ندرة الموارد ، ذلك أن تزايد عدد السكان مع ارتفاع إيقاع حياة العصر والتقدم التكنولوجى أدى إلى زيادة حاجات الشعوب حتى قيل فى الاستراتيجية " إن الجيوش تزحف على بطونها " ، وبالتالى فإن الإدارة بالأزمات قد تكون فى كثير من الأحيان لاعتبارات اقتصادية ، كما أن التناقضات الاقتصادية الداخلية فى المجتمع قد تهدد الأمن القومى للدولة ذاتها ... وتعد القوة الاقتصادية من المتغيرات التى يمكن بناؤها وتنميتها دون النظر إلى توافر أو عدم توافر الموارد الطبيعية ،

فاليابان والتى تعد فى مقدمة الدول الصناعية السبع الأكثر تقدماً ، بنت قدرتها الاقتصادية على التصنيع المتميز على الرغم من أنه لا يتوافر لديها أية موارد طبيعية أو مصادر للطاقة ، وتستورد جميع مواردها من الخارج ، فاستطاعت أن تعبر ضعفها فى الموارد إلى الاعتماد على التصنيع فى بناء قوتها الاقتصادية .

أما البعد الثقافى فيمثل عنصراً حيوياً للحفاظ على الأمن القومى ، فمن المهم أن تنفتح مدارك الشعوب بحيث تصبح أكثر واقعية ، وأكثر فهماً للتغيرات الدولية وحساباتها ، وأن يعرف الشعب متى يجب أن تتخذ الحكومة قرارها السياسى ؟ ومتى يجب أن تتريث فى اتخاذه ؟ وتبعات القرارات السياسية التى يجب تحملها فى بعض الأحيان ، ولا ينبغى المغامرة بتحملها دون نتائج فى أحيان أخرى ، ومتى يكون القرار السياسى مستقلاً ؟ وما المتغيرات التى تمنع اتخاذ قرار سياسى مستقل فى بعض الأحيان ، وتدفع إلى التمهل فى اتخاذه حتى تتوافر الظروف الدولية والإقليمية المواتية ؟ وما قواعد اللعبة السياسية وتبادل المصالح والتنازلات التفاوضية ؟

كما يعد البعد العسكرى أكثر أبعاد الأمن القومى فاعلية ، ذلك أن أى إضعاف لهذا البعد قد يؤدى إلى انهيار الأمن القومى للدولة ، ومواجهتها لأزمات دولية متتالية طمعاً من قوى أخرى للهيمنة عليها ، كما يرتبط هذا البعد ارتباطاً وثيقاً بباقى أبعاد الأمن القومى قوة وضعفاً ، فالضعف السياسى يؤثر على مصداقية القرار السياسى باستخدام القوة المسلحة فى مواجهة الأزمات ، كما أن الضعف الاقتصادى يؤثر على قوة وإمكانات تسليح الجيوش ، ويؤدى الضعف فى البناء الاجتماعى إلى إضعاف بناء القوات المسلحة خاصة إذا كان عدد سكان الدولة محدوداً ، أو تتنازعها الخلافات الطائفية ، أو تعانى من نقص التعليم والانفتاح على التكنولوجيا الحديثة .

١١- صانعو القرار :

إن إدارة الأزمة الدولية لا تتشكل فقط نتيجة مجموعة العوامل الموضوعية المؤثرة التى سبق عرضها ، ذلك أن هذه الإدارة يضعها فى النهاية مجموعة من الأفراد يتأثرون بهذه العوامل الموضوعية ، وأيضاً بدوافعهم وخصائصهم الشخصية ، بل يرى البعض أن الأزمات الدولية فى حقيقتها هى نتيجة لحركة صانعى القرار فى الدول ذات الصلة بالأزمة ، حيث يتحدد مسارها وفقاً لتقديرهم للموقف ، وعلاقتهم بالأزمة التى يواجهونها ، ونظرتهم للقوى والمتغيرات الفاعلة ، والهدف النهائى الذى يبتغون تحقيقه ، ودرجة الكاريزما التى يتمتعون بها والتى تزيد من قدرتهم على التأثير فى الرأى العام ، ومدى خبرتهم فى التعامل مع الأزمات ، وحساسيتهم للعوامل الموضوعية المؤثرة ، ومدى مرونتهم واستعدادهم لتغيير سياساتهم طبقاً لما يرد إليهم من معلومات ومستجدات .

وبالرغم من أن عملية صنع قرار إدارة الأزمة الدولية تبدو وكأنها تتم من خلال نشاط عقلانى بعيد إلى حد كبير عن العواطف والجوانب الشخصية ، إلا أنه لا يمكن دراسة هذه العملية بمعزل عن الخصائص الذاتية لصانعى القرار، والتى تمثل أحد مكونات بل وأحد أسباب الصراع الدولى ، كما تؤدى الخلفية المعرفية الخاصة بصانعى القرار دوراً مهماً فى تنمية حسن أو سوء إدراك متغيرات الأزمة مثل المبالغة فى تقدير قوة الدولة فى مواجهة الدول المعادية أو العكس ، أو رؤية مختلف القوى المؤثرة داخل العدو على أنها وحدات متماسكة ومتوافقة على رأى واحد ، أو تفسير كل الأزمات والمواقف الدولية وكأنها نتائج مباشرة لتحركات العدو ، أو عدم القدرة على توقع أو تفسير دلالات أى تحركات إيجابية للعدو ، وتفسير سلوكياته السيئة على أنها جزء لايتجزأ من نسقه ، وتفسير سلوكياته الجيدة على أنها نتيجة ضغوط وعوامل

خارجية خارجة عن إرادته ، أو رؤيتها كخدعة يقوم بها ليخفى أفعاله السيئة القادمة ، وكذلك رؤية كل حلفاء العدو كتابعين سلبيين ، دون النظر إلى المصالح المتبادلة والمتغيرة التى تجمعهم والتى يمكن من خلال التحكم فيها تغيير هذه العلاقة ... وقد يؤدى سوء الإدراك من جانب صانعى القرار إلى تبنى قرارات وإجراءات قد لا تتفق مع واقع المتغيرات الدولية والطرف المقابل، ولعل ذلك هو ما دفع البعض إلى التركيز على أهمية وجود طرف فى مركز صنع القرار يسمى "محامى الشيطان" يتبنى توضيح الاحتمالات ووجهات النظر لدى الطرف الآخر والدفاع عنها سعياً لمزيد من التبصر قبل اتخاذ القرار النهائى .

وبهذا يمكن النظر إلى الأزمة الدولية من زاوية كونها محصلة التفاعل للعوامل الموضوعية والذاتية بمراكز صناعة القرار فى الدول المتصارعة أثناء الأزمة ، هذا التفاعل الذى يتبلور فى شكل قرارات قد تؤدى إلى التصعيد والصدام ، أو إلى الانفراج واستعادة الهدوء .

وعلى الجانب الآخر وإذا كان صانعو القرار يؤثرون فى الأزمات الدولية ، فإن الأزمات الدولية تملك أيضاً تأثيراً مقابلاً ، ويشكل هذا التفاعل المتبادل للتأثير الشكل النهائى لقرارات ومسارات إدارة الأزمة ... وتتمثل أهم تأثيرات الأزمات على صانعى القرار فيما يلى :

- زيادة نفوذ صانع القرار أثناء الأزمات ، نظراً لالتفاف الجماهير حول قياداتها فى مواجهة القوى المضادة ، فى إطار البحث عن رمز يحتمون به ويلتفون حوله ، وعلى الرغم من أن بعض الأزمات قد تنتهى بالفشل ، إلا أنه قد ثبت أنه أثناء الأزمات فإن التأثير العاجل هو ارتفاع شعبية الرئيس كما حدث أثناء الغزو الأمريكى للعراق ، وأزمة خليج الخنازير ، وحرب فيتنام .

- تقليل حجم وحدة صناعة القرار ، ذلك أنه بسبب سرعة تلاحق أحداث الأزمة الدولية ، وتعدد أطرافها وتشابك مصالحهم ، ولدواعى السرية ، وضرورة اتخاذ قرارات سريعة ، يصبح من الضرورى تقليل عدد المشاركين فى اتخاذ القرار ، مما يجعل القرارات تبدو وكأنها تدور فى إطار نموذج القرار الرشيد الذى يبتعد عن البيروقراطية ، ويبدو أقل اهتماماً بتأثيرات جماعات المصالح ، ومساومات القوى الداخلية ، وضغط الرأى العام الذى يعيبه قلة المعلومات فى هذه الأثناء مقارنة بتلك المتوافرة لدى صانعى القرار .

- تؤدى الأزمات إلى الاجهاد النفسى لصانعى القرار مما يؤدى إلى آثار سلبية على عملية اتخاذ القرار ، فقد يؤدى الإجهاد إلى تقليل حجم الانتباه، والتركيز على عوامل محدودة من متغيرات الموقف ، وإغفال باقى العوامل التى قد تكون أكثر تأثيراً ، والاكتفاء بالخبرة السابقة كمصدر رئيسى لفهم الموقف الحالى ، والميل إلى التفكير من خلال أنماط ثابتة مما يقلل من كفاءة التحليل ، ويؤدى إلى خطأ فى القياس على قرارات الأزمات السابقة التى دارت فى توقيت مختلف ، ومتغيرات مختلفة ، وبالتالى تفاعل مختلف بين المتغيرات .

- تزايد حجم المعلومات المتدفقة إلى الدرجة التى تفوق قدرة صانع القرار على استيعابها وبذلك يصعب تحديد وتصنيف المعلومات المهمة وغير المهمة ، وصعوبة التأكد من مصداقية بعض المعلومات ، وتزايد فرصة وصولها ناقصة أو مضللة من جانب أطراف لها مصلحة فى ذلك مما يعرقل أداء مجموعة صنع القرار ، بل قد يؤدى الموقف السابق إلى غموض معلوماتى بشأن الأزمة على الرغم من تزاحم المعلومات .

- تؤدى الأزمات طويلة المدى إلى ضعف استجابة بعض الأطراف لخطر

اتجاه الأزمة نحو الانفجار ، والتهوين من تصاعد الأحداث ، مما يؤدى إلى توقعات غير صحيحة مبنية على قرارات غير سليمة للمعلومات ، كما حدث فى حرب ١٩٧٣ حين أخفقت مراكز صنع القرار فى الولايات المتحدة وإسرائيل فى قراءة الأحداث وتغير الاتجاهات ، مما أدى إلى التهوين من التصريحات العلنية والتحركات العسكرية المصرية والسورية، وعدم توقع الهجوم العسكرى الشامل .

- تؤدى الأزمات إلى حرص صانعى القرار على تجنب التورط فى أزمتين دوليتين فى وقت واحد ، خاصة إذا كانت الاحتمالات متصاعدة نحو الدخول فى مواجهة عسكرية ، وذلك لتقليل الضغوط والأعداء ، وزيادة قوة الجبهة المؤيدة ، والأخذ فى الاعتبار المتغيرات غير المتوقعة التى يمكن أن تظهر أثناء الأزمات ، وهو ما فعلته الولايات المتحدة أثناء غزوها للعراق عام ٢٠٠٣ تحت زعم لم تثبت صحته بوجود أسلحة دمار شامل ، واتجاهها نحو التهدئة – فى سابقة دمرت مصداقيتها – مع كوريا الشمالية التى أعلنت عزمها امتلاك أسلحة نووية متحدية الولايات المتحدة ... وهو نفس ما فعلته ألمانيا فى بداية الحرب العالمية الثانية حين ركزت حربها على الجبهة الأوربية ، وسعت إلى تحييد الجبهة السوفيتية، وحين أخطأ هتلر وهاجم الجبهة السوفيتية معلناً حرباً على جبهتين بدأ العد التنازلى لهزيمة الألمان .